الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **٣٢**

الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١١ من جدول الأعمال

الرياضة من أجل التنمية والسلام

(أ) **تقرير الأمين العام** (**A/65/270**)

(ب) **مشروع القرار**(**A/65/L.4**)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تونس لعرض مشروع القرار (A/65/L.4).

السيد جمعه (تونس) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي لتقرير الأمين العام المعنون: ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: تعزيز الشراكات“ (A/65/270). ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

أود أيضا أن أشدد على مدى تقدير وفدي للجهود الدؤوبة التي يقوم بها ويلفريد ليمكي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام. ونشيد أيما إشادة بأنشطته في كوت ديفوار في التعاون مع عملية الأمم المتحدة في ذلك البلد والدور الذي يقوم به بالنيابة عن الأمم المتحدة تجاه السلطات في ذلك البلد الصديق، وقد أرسلت تونس كتيبة للمشاركة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك. ونتمنى للسيد ليمكي كل النجاح في مسعاه النبيل ونؤكد له تأييدنا الكامل في جهوده لكفالة نجاح البرامج الهادفة إلى التشجيع على الرياضة في العالم.

إن تونس التي أيدت الفكرة الأصلية للسنة الدولية للتربية الرياضية والبدنية في عام ٢٠٠٥ (القرار ٥٨/٥) ما برحت مصممة، من خلال قدرتها في تشجيع الاتصالات والتقارب، على مواصلة جهودها لجعل الرياضة القوة الدافعة للتنمية المتكاملة، على الصعيدين الوطني والدولي، ووسيلة لتعزيز التضامن والتسامح والتنوع الثقافي والإنساني.

لقد أصبحت الرياضة اليوم جزءا لا يتجزأ من الأمم المتحدة وأداة فعالة ينبغي أن تترسخ في العقل ونحن ننظر في القضايا التي تواجه هذه المنظمة، وكما ذكر خلال المشاورات المتعلقة بالوثيقة الختامية (القرار ١/٦٥) للقمة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، حيث تتطرق الفقرة ٦٧ من تلك الوثيقة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه الرياضة في تيسير تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

نشكر الأمين العام على رسم خطة العمل في تقريره المقدم إلى الدورة الحادية والستين (A/61/373)، ونرحب بمواصلة ذلك في التقرير الحالي، مع التحسينات والتعديلات المقترحة التي من دون شك ستعزز فعالية الرياضة بوصفها أداة لتعزيز السلم والتنمية والتعليم والصحة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جنوب أفريقيا على استضافتها الناجحة لبطولة كأس العالم الأخيرة، وكذلك سنغافورة على نجاح الدورة الاولمبية الأولى للشباب. وتلك الأحداث تبين بوضوح الطابع التوحيدي للرياضة، وما يمكن أن تولده من حماس من أجل الصداقة والتضامن فيما بين الرياضيين والمعجبين، بغض النظر عن أصولهم، أو ولاءهم ومعتقداتهم. وبالنظر إلى الطابع النبيل للرياضة والمساهمة الحيوية التي يمكن أن تقدمها في ظهور أجيال فتية تتمتع بصحة بدنية وعقلية جيدة، تغتنم تونس هذه الفرصة لتهيب بالدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة مخاطر المخدرات التي تهدد صحة الرياضيين وتشوه صورة ومصداقية الأحداث الرياضية. ونرحب بتزايد عدد الدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة تعاطي المخدرات في الرياضة والتي اعتمدت في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو التي انعقدت في عام ٢٠٠٥، وكانت تلك الاتفاقية أول صك عالمي لمكافحة تلك الآفة.

وبناء على اهتمامنا باستمرار ذلك الزخم وجعل الرياضة وسيلة لتعزيز المبادئ العالمية خدمة للأجيال المقبلة، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.4 المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“، بالنيابة عن تونس، وموناكو، ومجموعة أصدقاء الرياضة من أجل التنمية والسلام، وبالنيابة عن المقدمين الآخرين الواردة أسماؤهم في الوثيقة.

وأود أن أشير إلى أنه منذ إصدار الوثيقة، انضمت الدول الأعضاء التالية إلى قائمة المقدمين، وهي إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، زامبيا، سان مارينو، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، ليتوانيا.

إن مشروع القرار هو نتيجة مشاورات مع عدد كبير من الدول الأعضاء ومع هيئات الأمم المتحدة على السواء، التي نتقدم إليها بشكرنا وامتناننا الصادقين على الاهتمام الذي أولته لنص المشروع.

ويشجع مشروع القرار جميع أصحاب المصلحة على التعاون مع المستشار الخاص للأمين العام، بغية زيادة الوعي بأهمية إدماج الرياضة في برامج التنمية، ويطلب إلى الدول الأعضاء أن تعين جهات تنسيق مسؤولة عن تسخير الرياضة من أجل التنمية والسلام، وأن تقيم شراكات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

وهنا، أود أن أعرب عن الأمل في أن يحظى مشروع القرار بدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمر الذي يبعث برسالة قوية إلى جميع أولئك العاملين باسم الممارسة النبيلة، الرياضة، ويوفر التشجيع الكبير لجميع الرياضيين.

السيد كوينتاس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود الوفد البرازيلي أن يرحب بمشروع القرار A/65/L.4 الذي قدمه وفدا تونس وموناكو بعنوان ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“. ويبدو أن ذلك الجهد على اتساق وثيق مع المبادرات والبرامج الرئيسية التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمنظمات

الدولية بغية تعزيزها بطريقة متكاملة تتماشى مع الإنجازات في الميادين الاجتماعية الأخرى.

إن ممارسة الألعاب الرياضية ذات جذور عميقة في المجتمع البرازيلي. وعليه، تُعتبر الرياضة في البرازيل، تقليدياً، مفيدة في إرساء معايير جيدة للمواطَنة، وتؤدي بالتالي دوراً خاصاً جداً في صون النسيج الاجتماعي السليم. علاوة على ذلك، لا يسعنا أن نشدد أكثر على أن الرياضة تشكل حقاً اجتماعياً أساسياً يقدّسه دستورنا.

وفي ذلك الصدد، تؤمن الحكومة البرازيلية إيماناً راسخاً بقدرة الرياضة على أن تكون عاملاً هاماً في سياسة الشمول الاجتماعي والتنمية، فضلاً عن كونها أداة لتعزيز قيم المثالية، وعاملاً متيناً لتنشئة أطفالنا وشبابنا.

وتتمثل سياسة حكومتنا في اعتبار الرياضة جزءاً من سياق أوسع يشمل أيضاً ميداني التعليم والصحة. ونعتقد أن التعامل مع الرياضة بطريقة متكاملة وبنهج كلي اجتماعياً يعزز السلام والتنمية.

ومرد ذلك الرأي إلى الوعي الجماعي بأن الرياضة وحدها غير قادرة على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، وبأنها غير قادرة لوحدها على كفالة السلام والتعاون المتبادل. ومع وضع ذلك في بالنا، اعتمدت الحكومة البرازيلية مجموعة من السياسات العامة التي تركز على تعزيز المواطَنة، والتعليم، والصحة عن طريق الألعاب الرياضية.

وتم بالتالي إطلاق عدة مبادرات حكومية في البرازيل، بالتركيز على شراكات العديدين من أصحاب المصلحة مع المؤسسات التمثيلية في مجتمعنا. فعلى سبيل المثال، بدأنا برنامجاً يعمل فيه أكثر من ١٢ ٠٠٠ سجين في سجون الدولة لصنع الأدوات الرياضية، ويُستعمل نتاجه في برامج رياضية تثقيفية أخرى تنفذها الحكومة البرازيلية.

وما يسمى بالنصف الثاني من البرنامج يعزز بدوره الأنشطة الرياضية للأطفال والشباب المنتسبين إلى المدارس الرسمية، وهناك بالفعل أكثر من مليون مشارك. وبالمثل، وعملاً بالتوصيات الواردة في مشروع القرار A/65/L.4، تعمل البرازيل حالياً على وضع مشاريع دولية للتعاون الرياضي، بالشراكة مع البلدان النامية الأخرى، أي أوغندا وبنن وبوتسوانا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وفلسطين وكينيا. ونحن ما زلنا منفتحين ليس على زيادة وتوسيع نطاق هذه البرامج مع البلدان الأخرى فحسب، وإنما أيضاً على إطلاق مبادرات بالتعاون مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن عقداً مشوّقاً محوره الرياضة قد بدأ للتو. وطوال السنوات الست المقبلة، سوف تستضيف البرازيل ثلاثة أحداث رياضية ضخمة: الألعاب العسكرية العالمية الخامسة في عام ٢٠١١، وكأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٤، والألعاب الأوليمبية والألعاب الأوليمبية للمعوقين في عام ٢٠١٦. وخلال هذا العقد، ستكون الألعاب الرياضية في قمة جدول الأعمال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي البرازيلي.

والقرار باستضافة تلك الأحداث الضخمة يتماشى جداً مع الأولوية المعطاة لتعزيز التنمية المستدامة وسياسة الشمول الاجتماعي. وبالتالي، لا تزال الحكومة البرازيلية ملتزمة بتعزيز واعتماد السياسات العامة، اقتناعاً منها بأن استضافة هذه الأحداث سيساعد على توليد المزيد من الوظائف، وتحسين البنية التحتية الوطنية، وزيادة الفرص أمام الشباب البرازيلي.

وتأمل البرازيل أيضاً أن توفر تلك الأحداث الضخمة فرصة لنا لمشاطرة الخبرة في تعزيز الألعاب الرياضية كوسيلة لتحقيق سياسة الشمول الاجتماعي، ولتعزيز الشراكات مع الدول الأخرى، ولا سيما البلدان النامية.

فلجميع تلك الأسباب، تجدد البرازيل مع الشعور بمنتهى الرضا دعمها لمشروع القرار المعني بالرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، وتقديمها له.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، وبالنيابة عن جمهورية كازاخستان، أود أن أعرب عن تقديرنا الحار للسيد ويلفريد ليمكي، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، ولمكتبه على سجلهما الذي يتصف بالأنشطة الحميدة طوال العام الماضي.

وتود حكومتي أيضاً أن تعرب عن الامتنان الخاص للأمين العام، السيد بان كي - مون، وهو القوة الدافعة وراء هذا الزخم، على تقريره ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: تعزيز الشراكات“ (A/65/270). فالتقرير يقدم عرضاً شاملاً عن كيفية تسخير الرياضة لتحقيق التنمية والسلام على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. وهو يسلّط الضوء أيضاً على التسخير الإبتكاري للرياضة في سبيل النهوض برسائل الأمم المتحدة في الألعاب الرياضية والأحداث الرياضية الكبرى، من قبيل كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٠ في جنوب أفريقيا.

تلك كانت البطولة الأولى للإتحاد الدولي لكرة القدم التي استضافتها القارة الأفريقية، وبالتأكيد في بلد نامٍ، أعطت زخماً للأهداف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية في المنطقة، من خلال قوة الرياضة الجامعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء بمراعاة الهدنة الأوليمبية، التي دعا إليها قرار الجمعية العامة ٤/٦٤ المقبول عالمياً، كان فعالاً في الحفاظ على السلام والأمن والكرامة الإنسانية، كما تجلى ذلك أثناء الدورة الحادية والعشرين للألعاب الأوليمبية الشتوية وأثناء الدورة العاشرة للألعاب الأوليمبية الشتوية للمعوقين، اللتين أقيمتا في فانكوفر، كندا، في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠.

وينبغي أن تكون خطة العمل للرياضة من أجل التنمية والسلام مكوناً أساسياً في جميع السياسات والبرامج الوطنية والدولية الرامية إلى النهوض بالسلام والتنمية. ولذلك، يود بلدي أن يؤكد على الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به الفريق العامل الدولي المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام في توفير المشاورات والمساعدة الفنية للدول الأعضاء بهدف جعل الرياضة أداة للنهوض بتدابير وطنية من أجل السلام وحقوق الإنسان والمساواة وتحسين أحوال البشر.

وقد اتخذت كازاخستان خطوات خاصة لكي تتواءم مع عمل الأمم المتحدة من خلال إعداد برنامج واسع النطاق للتربية البدنية والألعاب الرياضية في جميع أنحاء البلد للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، يتاح الوصول إليها لكل المجموعات العمرية وللسكان من جميع المستويات. والتشريع الوطني لعام ٢٠٠٨ يلزم الحكومة بتوفير المرافق والبنى الأساسية الرياضية والتدريب للفرق الوطنية وحماية الحق القانوني لكل مواطن في الوصول إلى تلك الإمكانات.

وأعدت كازاخستان بالفعل خططاً وبرامج معقدة ومحددة الهدف للرياضيين المتنافسين في الدورة الثلاثين للألعاب الأوليمبية الصيفية التي تقام في لندن في عام ٢٠١٢. وفضلاً عن ذلك، تستضيف كازاخستان الدورة السابعة للألعاب الشتوية الآسيوية، آسياد ٢٠١١، ويجري العمل على قدم وساق في تنفيذ مشاريع مكثفة لضمان تحقيق الأهداف والأغراض في موعدها المحدد. ويشتمل البرنامج على ١١ نوعاً من الألعاب الرياضية المختلفة و ٦٩ دورة، ويقدر إجمالي عدد المشاركين المعتمدين بـ ١٠ ٠٠٠ مشارك، وحوالي ٤٠٠ ١ رياضي تقريباً.

كما أعدت وزارة السياحة والرياضة في جمهورية كازاخستان، مع مهندسين معماريين عالميين بارزين، مشروعاً ضخماً لبناء العديد من الملاعب والمجمعات والمرافق الرياضية بأعلى مستويات الجودة، والمطابقة للمعايير الدولية للمتانة والسلامة. وحالياً، قاربت الأعمال الإنشائية على الانتهاء بنسبة ٨٠ في المائة تقريباً، ويتوقع أن تكتمل كل الإنشاءات في آستانا بحلول ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وفي ألماتي بنهاية هذا العام. وستكون آسيادا ٢٠١١ أول دورة للألعاب الشتوية للقارة، وتسعى حكومة بلدي جاهدة لجعلها حدثاً جدير بأن يذكر في المنطقة. وتصل النفقات الأولية لبناء المنشآت والتجهيزات الأخرى إلى بليون دولار.

وكازاخستان تمتثل امتثالاً صارماً لأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، وقد صدقت عليها. ونود بصفة خاصة أن نؤكد على فعالية استخدام الرياضة كأداة من أجل التنمية والسلام، كما تجلى في أثناء الدورة الحادية والعشرين للألعاب الأوليمبية الشتوية في فانكوفر. وستواصل كازاخستان بذل أقصى جهودها صوب ذلك الهدف في أنشطتها الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي أيضاً.

واستلهاماً لمُثُل دورات الألعاب للمعوقين، فإن كازاخستان، شأنها شأن كل البلدان الأخرى، تولي اهتماماً متزايداً للألعاب الرياضية للتنمية الشخصية وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تهيئة أفضل الظروف لمشاركتهم. ويسرني أن أعلن أن كازاخستان ستصدق عما قريب على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

وتتخذ كازاخستان أيضاً تدابير لتعزيز التفوق في الألعاب الرياضية الاحترافية والتنافسية، وتعمل في نفس الوقت على تنمية الأنشطة الرياضية الترويحية للمجتمع الأعم بمختلف اهتماماته. وينصب التركيز أيضاً على استخدام الرياضة لتحقيق اللياقة البدنية وترسيخ قيم أسلوب الحياة الصحية لدى السكان. وقد أقر تشريع يقضي بدعم إنشاء وتشغيل منظمات غير حكومية تهتم بالرياضة لتشارك مع الحكومة في النهوض بالتربية والصحة البدنية والعقلية والرفاه.

ومن المزايا الهامة جداً للرياضة فعاليتها في إلهام الشباب بالمثل الإيجابية للخدمة الوطنية والمجتمعية، فضلاً عن إعلاء قيم المساواة والتسامح واحترام القواعد واللعب النظيف والاجتهاد والتنافس الصحي وحسن الخلق. وكازاخستان تركز على كل تلك العناصر.

ووفدي يرى أن الدينامية المتسارعة والتواصل الملموس في جهود الأمم المتحدة لتعميم الرياضة من أجل التنمية والسلام، تحت قيادة الأمين العام، أمر مشجع كل التشجيع. وندعو إلى مزيد من انخراط جميع أصحاب الشأن – الحكومات والبرلمانيين والقادة الدينيين والأكاديميين وقطاع الأعمال التجارية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني وبالأخص المجموعات الشبابية – للعمل من أجل هذه الرؤية الجديدة للرياضة. ومن خلال العمل الجماعي المتعدد الأطراف، يمكن للرياضة أن تصبح واحدة من أقوى الوسائل للتعجيل بإنجاز أهداف إنمائية أوسع نطاقاً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

والرياضة ليست إلا وسيلة، ولكنها وسيلة هامة، لتعزيز مشروعنا المتعدد الأطراف الجماعي لمكافحة تغير المناخ والاتجار غير المشروع بالعقاقير وجميع أشكال الاتجار غير المشروع الأخرى، والنهوض بصون البيئة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة الجنسانية، إلى جانب الحوار بين الأديان والحوار الثقافي، على سبيل المثال لا الحصر، وذلك من خلال جهود التوعية والتعبئة بشأن

تلك المسائل. ونحن بحاجة إلى اغتنام هذه اللحظة بالكامل لاستخدام الرياضة في دفع العمل لدعم الأمم المتحدة، وكذلك دفع الجهود الفردية للدول الأعضاء لدعم تنفيذ برامجها من أجل التنمية والسلام.

السيد بينيتث فرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد أرسى ميثاق سان فرانسيسكو الأسس لنظام جديد للعلاقات الدولية، وضع لتجنب تكرار العواقب المروعة للحربين العالميتين في القرن العشرين. والغرض الرئيسي، المذكور في الفقرة الأولى من الميثاق، هو إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب وإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف على أساس احترام كرامة جميع البشر على قدم المساواة.

وبعد أكثر من ستة عقود من إنشاء الأمم المتحدة، ها هي الأغلبية الساحقة من العالم تعاني من تبعات النظام الدولي السائد والمجحف للغاية ولا يمكن احتماله. ونحن نشهد صورة اقتصادية واجتماعية مؤلمة، يميزها تكالب الأزمة الاقتصادية والمالية مع أزمتي الغذاء والطاقة والأثر السلبي لتغير المناخ الذي يعرض البشرية للخطر. ومن واجبنا، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نعزز بيئة سلمية على الصعيد الدولي عن طريق التضامن والتعاون وتعددية الأطراف.

وتشكل الرياضة جانباً هاماً من التنمية على المستويين الوطني والدولي. فالرياضة تقوي التضامن والصداقة فيما بين الشعوب بوصفهما عنصرين أساسيين في تعزيز السلام والتنمية والتعاون فيما بين الأمم.

ومنذ انتصار الثورة الكوبية في ١٩٥٩، لم تعد الرياضة في بلدنا مقتصرة على فئة قليلة وأصبحت حقاً لجميع أفراد شعبنا. ونتيجة لذلك، حققت كوبا نجاحاً كبيراً في المنافسات الرياضية الوطنية والدولية.

وقمنا برعاية نظام تعليمي يشمل التربية البدنية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من جميع مراحل التربية البشرية. ونعمل على توفير التدريب الرياضي لأطفالنا في سن مبكرة. وبالمثل، نعارض الأنشطة الرياضية التي يكون المال فيها مكافأتها الوحيدة، ونندد بهجرة المواهب الرياضية التي تتعرض لها البلدان النامية. فقد عانت كوبا من نتائج تلك الممارسة غير المقبولة.

وطيلة سنين فإن حركة الرياضة الكوبية، بقيادة اللجنة الأوليمبية الكوبية والمعهد الوطني للرياضة والتربية البدنية والترفيه، تعاونت بدافع الإيثار مع مختلف بلدان الجنوب. أرسلنا فنيين وأساتذة ومدربين إلى تلك البلدان، وهم يقدمون إسهاماً متواضعاً في تعليم طرق التدريب الجديدة في مجال الرياضة، ممَّا يعزز النتائج الرياضية ومشاركة الناس في الرياضة وإقامة أواصر الأخوة والصداقة فيما بين الشعوب.

وبالمثل، عززنا التعاون الدولي بجعل معهدنا للطب الرياضي والمختبر الوطني لمكافحة تعاطي العقاقير متاحين لبلدان أخرى، بغرض الإسهام في مكافحة آفة المخدرات التي تُفسد الرياضيين وتعيق الروح الرياضية.

وأنشأت كوبا المدرسة الدولية للتربية البدنية والرياضة، بغرض تدريب المهنيين من مختلف البلدان وقيمتها المركزية هي التضامن.

وتستحق بلدان الجنوب أيضا أن تستضيف الألعاب الأوليمبية التي هي منتدى للأخوة والتضامن. ونحن على يقين من أن الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠١٦، التي ستجري في ريو دي جانيرو بالبرازيل، ستحقق النجاح بالنسبة للجنوب برمته.

وإذا عززنا التضامن الدولي بما في ذلك من خلال المثل الأوليمبي الأعلى، فستصبح جميع الأسلحة التي أوجدها

هذه الحضارة غير لازمة. فلْنعزز السلام والتنمية ولنبذر بذورهما عن طريق الرياضة، وعندها سيكون لدينا عالم أفضل.

السيد المجيني (عُمان): معالي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، راجيا لكم التوفيق في مهام عملكم للوصول إلى الأهداف المرجوة.

تشكل الرياضة أداة قوية لتوطيد الروابط الاجتماعية وتعزيز المُثل العليا للسلام والأخوة والتضامن واللاعنف والتسامح والعدالة، وتمكِّن من تسهيل معالجة المشاكل في الحالات التي تعقب الأزمات، إذ أن للرياضة قدرة على جمع شمل الشعوب، واستخدامها كمحفز للسلام والتنمية الاجتماعية، كما تشكل وسيلة معترفا بها لتعزيز السلام بين دول العالم، فهي تتغاضى عن الحدود الجغرافية والطبقات الاجتماعية، وتؤدي دوراً بارزاً في تعزيز التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في مختلف السياقات الجغرافية والثقافية والسياسية.

مشاركة الشباب تشكل عاملاً أساسياً لتحقيق السلام والتنمية في العالم، إضافة إلى إسهاماتهم الفكرية والعقلية، من أجل حشد الدعم للقضايا المختلفة، وتمكنهم من خلق طاقات إبداعية فريدة لإضفائها في عملية تطوير مجتمعاتهم، وإن الارتقاء بهذه الطاقة الإيجابية يعتمد على مد جيل الشباب بالأدوات والموارد المناسبة، لكي تمكنهم من تحقيق رؤيتهم، وتطلعاتهم إلى وطن ينعم بالازدهار، ويضفي في بناء مهاراتهم وقدراتهم ليصبحوا قادرين على التعاون بصورة فعَّالة داخل المجتمع، من أجل تحقيق أهداف السلام والتنمية، ومن خلال توصيل أصواتهم ونشر أهدافهم، وبذل الجهود لزيادة فرصهم في المشاركة الكاملة داخل مجتمعاتهم.

لقد اعترفت الجمعية العامة بهذا الأمر في قراراتها ٥/٥٨ و ١٠/٥٩ و ٩/٦٠، وقرار إعلانها عام ٢٠٠٥ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية، لتشجيع الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، وقرارها ١/٦٠ والذي أكدت فيه أن الرياضة يمكنها أن تدعم التنمية والسلام.

إن الرياضة والتربية البدنية من شأنهما تهيئة فرص للتضامن والتعاون من أجل تعزيز التسامح وثقافة السلام والمساواة بين الجنسين، وكفالة الاستجابة الملائمة للاحتياجات الخاصة للمعوقين والحوار بين الثقافات، والتلاحم الاجتماعي والوئام.

ومن الضروري مواصلة إعداد إطار مشترك داخل الأمم المتحدة لتشجيع الرياضة، بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، وبالتالي توسيع نطاق مهمة الفريق العامل المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام التابع لفريق الأمم المتحدة للاتصالات، لوضع منهاج عمل للسياسات والاتصالات يحدد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المشتركة، من أجل زيادة الاتساق وأوجه التآزر وينهض بالتوعية داخل منظومة الأمم المتحدة ولدى الشركاء الخارجيين.

إن حكومة بلادي، وفي إطار الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، الذي يوليها للمواطن العُماني من حيث الإعداد، تضطلع بدورها المنشود في مجالات التنمية والبناء، خاصة وأن الشباب من الجنسين يشكلون النسبة الأكبر في المجتمع العماني. فقد أنشأت في عام ٢٠٠٤ وزارة تعنى بالشؤون الرياضية، تقوم بالدور الأساسي لإعداد الشباب رياضيا، وعلى نحو متكامل مع الهيئات الأخرى في مختلف المجالات وعلى امتداد أرض

الوطن، مما يجعل للرياضة العُمانية مجالات واسعة لاستيعاب طاقات الشباب، والتواصل مع الشعوب الشقيقة والصديقة.

لقد استمدت الوزارة من هذا المنطلق السامي رؤيتها نحو تأسيس نظام رياضي، يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الفنية والمادية والبشرية المتاحة، في مجال الرياضة التنافسية والرياضة للجميع، كما تسعى الوزارة إلى إيصال رسالة واضحة المعالم تتضمن توفير خدمات وتسهيلات رياضية ذات جودة لممارسيها، من خلال تفعيل مجالات التنظيم والاتصال والتسويق، ودعم الرياضيين، وإيجاد الشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة.

وتعبيرا عن توطيد الروابط بين الشعوب، سوف تستضيف بلادي دورة الألعاب الآسيوية الشاطئية الثانية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التي تندرج ضمن البطولات المعتمدة رسميا التي ينظمها ويشرف عليها الاتحاد الأولمبي الآسيوي. وستشمل هذه الدورة العديد من الأنشطة الرياضية، بمشاركة عدد من الدول الآسيوية في مختلف مبارياتها.

السيدة فولب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يدعم وفد الولايات المتحدة تعزيز استخدام الرياضة لتعزيز السلام والتنمية. ويقدر وفدي ما تنطوي عليه الرياضة من إمكانات للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تعزز الرياضة التنمية والسلام، ويمكن أن تهيئ جواً من التسامح والتفاهم، ويمكن أن تكون أداة للتعليم. والبرامج المخطط لها جيدا على تُعزز التعاون والتضامن والإدماج الاجتماعي والصحة فيما بين جميع المشاركين فيها.

وقامت الرياضة، عبر التاريخ، بدور هام في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعوب والأمم. وتنطوي الرياضة على مشاعر ثقافية مشتركة يمكن أن تقرّب بين الشعوب على مستوى الانقسامات الإقليمية والعرقية والدينية. ومن أهم الأمور بالنسبة للرياضة هي أنها تذكّرنا بما يجمع بين بني البشر، وليس ما قد يفرق بيننا.

ومن ثمّ تقر الولايات المتحدة بقيمة الرياضة بتلك الطريقة وقامت بإنشاء مكتب يسمى مكتب الرياضة الموحد تابع لمكتب الدولة للشؤون الثقافية والتعليمية في وزارة الخارجية الأمريكية. وهو مكرس للبرامج الرياضية الدولية الموجهة للجماهير. ويهدف إلى مساعدة الشباب في اكتشاف الكيفية التي يمكن بها للنجاح في الألعاب الرياضية أن يُترجم إلى تطوير المهارات الحياتية والإنجاز في فصول الدراسة. ويمكّن مكتب الرياضة الموحد الشباب الأجانب من اكتشاف جوانب الحياة والثقافة الأمريكية. ويتيح للشباب الأمريكي التعرف على الثقافات الأجنبية والوقوف على التحديات التي يواجهها الشباب في الخارج اليوم.

ومنذ عام ٢٠٠٢، تقوم وزارة الخارجية بتمويل وتنظيم برامج رياضية في أكثر من ٨٠ بلدا من جميع مناطق العالم. وشملت هذه الأنشطة أكثر من ٢٥ من الألعاب والمجالات الرياضية مثل رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدارة المراكز الرياضية، والرياضة الترفيهية والإدارة الرياضية.

ويمكن إنجاز الكثير في عالم الرياضة ونستعمله لتحسين التعايش فيما بيننا، سواء كان ذلك عبر المحيطات، في الأحياء السكنية أو في بيوتنا. فعلى سبيل المثال، تحدث حملة السيدة الأولى ميشيل أوباما لعام ٢٠١٠ ”لنتحرك!“ لمكافحة السمنة لدى الأطفال أثراً في حياة الأطفال وأسرهم. فهي تشجع النشاط البدني لدى الشباب من أجل تحسين نوعية التربية البدنية وتوافرها في المدارس. ومن دواعي فخرنا أن حملة ”لنتحرك!“ ترتكز إلى شراكة مميزة بين القطاعين العام والخاص الذين يستند إليهما نجاحها.

ويمكن للرياضة أن تجمعنا وتبني مجتمعات أقوى. وإحدى الطرق ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لتحسين مجتمعاتنا هي من خلال إدماج النساء والفتيات بشكل كامل، وأثبتت الرياضة أنها أداة قوية في ذلك الصدد.

وفي الفترة الأخيرة، قامت الرابطة النسائية الوطنية لكرة السلة بتكريم الممثلة الدائمة للولايات المتحدة سوزان رايس بمنحها جائزة الأعمال الملهمة. وبما أنها كانت رياضية في المدرسة، فقد ذكّرت الجمع بأن:

”بناتنا بحاجة إلى النماذج التي يمكن أن تلهمهن ممارسة الرياضة بقدر ما يستطعن، ويتنافسن في حدود قوتهن، ويفزن بطريقتهن الخاصة ... والألعاب الرياضية بكل بساطة في غاية الأهمية بحيث لا تترك للفتيان وحدهم. وعلى الفتيات أن يتعلمن العزم والاندفاع في مرحلة مبكرة ويستعملاهما مدى الحياة. هذه هي الأمور الأساسية حقا – المهارات التي تعلمتها في الملاعب – قبل جلوسي إلى طاولة المفاوضات بوقت طويل“.

وهناك طريقة أخرى تسهم بها الرياضة في مجتمعاتنا هي الدروس المتأصلة المتمثلة في الروح الرياضية. ولعل أكبر تهديد لذلك هو الممارسة التدميرية لتعاطي العقاقير في الرياضة. وفي ذلك الصدد، من دواعي سروري أن ألاحظ أن الولايات المتحدة قامت في عام ٢٠٠٨ بالتوقيع، في مقر اليونسكو، على صك التصديق على المعاهدة الدولية لمكافحة تعاطي العقاقير في ميدان الرياضة. ويبرهن هذا التصديق على التزامنا الثابت بوضع ضوابط دولية لمكافحة تعاطي العقاقير وتعهدنا بتطبيق استعمال الضوابط المناسبة والعمل على تيسيرها لمكافحة تعاطي العقاقير في الرياضة أثناء المنافسات المعقودة في الولايات المتحدة.

ويقدر وفدي تقرير الأمين العام المعروض على مناقشة اليوم (A/65/270). فهو يقدم لنا معلومات مستكملة مفيدة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتقرير الفريق العامل الدولي المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام من توصيات في مجال السياسات، وعن سير عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام والصندوق الاستئماني للرياضة من أجل التنمية والسلام، وخطة العمل بشأن سُبل تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

وفضلا عن ذلك، يسر الولايات المتحدة أن تدعم مشروع قرار اليوم (A/65/L.4) ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“ في إطار البند ١١ من جدول الأعمال ”الرياضة من أجل السلام والتنمية“.

وتقدم الإنجازات التي تحققها أمريكا في الأنشطة والألعاب الرياضية كل عام المزيد من النماذج القوية في عالمنا الذي يتسم بالعولمة. وكما وصفت ذلك آنفاً، جعلت الولايات المتحدة الرياضة جزءاً من جهود التوعية التي تبذلها منذ عقود على الصعيد العالمي. ويشمل هذا الالتزام أعلى المستويات. وقام الرئيس أوباما بدعوة شباب الاتحاد الروسي من لاعبي كرة السلة – فتيانا وفتيات – إلى واشنطن العاصمة في إطار برنامج الزيارات الرياضية التابع لبرنامج الرياضة الموحد. واستضافهم لعب حصة من كرة السلة في ملعب البيت الأبيض.

والدبلوماسية اليوم ليست مجرد اجتماعات رسمية في قاعات المؤتمرات فحسب؛ إنها تتعلق أيضا بالتبادلات فيما بين الشعوب التي تكسر الحواجز وتبني النوايا الحسنة.

إن الرياضة لغة عالمية حقا. فالرياضة تعلمنا العمل بروح الفريق. والرياضة تبني الانضباطية والثقة. فالرياضة

التي تبنى على تلك القيم تعزز من عملنا هنا في الأمم المتحدة، ومن خلال الرياضة يمكن النهوض بالتنمية والسلم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ستون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة بمبادئ الرياضة من أجل التنمية والسلام وبالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز تلك المبادئ. ونرحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/65/270) الذي عُرض هذا الصباح، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السيد ولفريد ليمكي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلم، على جهوده.

ونود أن نشكر تونس، على عرضها مشروع القرار (A/65/L.4) المعروض علينا اليوم. ويسعد أستراليا أن تكون من بين المشتركين في تقديمه.

ونود أيضا أن نشكر سويسرا، ونخص بالشكر السفير بيتر موريز، على الدور الذي يقوم به بوصفه رئيسا مشاركا مع السفير جمعة، ممثل تونس، ومجموعة الأصدقاء في السنوات الأخيرة. ونقدر مشاركة موناكو في رئاسة الفريق، ونتوق إلى العمل مع السفيرين، بيكو وجمعة، في تعزيز دور فريق الأصدقاء.

وثمة مجموعة متزايدة من البحوث عن الرياضة والتنمية تعطي دليلا ثابتا على الدور المباشر الذي تؤديه الرياضة بوصفها عنصراً في برامج التنمية الدولية لإعلاء شأن حقوق الإنسان، والإدماج الاجتماعي والتنمية المجتمعية. بالإضافة إلى مساهمة الرياضة في اللياقة البدنية، والصحة الجيدة، فإنها تسهم في تنمية مهارات أخرى في الحياة، وتنمي الثقة واحترام الذات، والعمل بروح الفريق، والتعاون، والتفاعل الاجتماعي، والاتصالات بين الأفراد، والتسامح، وحل المنازعات. إن الرياضة توفر طريقة لتحسين حياة أكثر الناس تهميشا والمستبعدين من الأطفال، والفتيات من بينهم، والأطفال الذين ينتمون إلى المجتمعات الفقيرة، والذين تركوا المدرسة، والأطفال العاملين والأشخاص المعاقين.

لذلك، ما برحت الرياضة أداة لا غنى عنها في التعاون الإنمائي في أستراليا. ومن خلال برنامج أستراليا الرياضي للاتصال الجماهيري، تم توفير التمويل في أكثر من ٤٠ بلدا لبرامج التنمية من أجل الرياضة على المستوى الشعبي. وبالعمل مع السلطات والمجتمعات المحلية، تمكنت أستراليا من زيادة قدرة شركائها على التخطيط والقيام بأنشطة جيدة ترتكز على الرياضة وتسهم في تناول الأولويات الإنمائية التي يتم تحديدها محليا.

في عام ٢٠١٠، تتضمن برامج التنمية من أجل الرياضة برنامجا تثقيفيا من أجل إنقاذ حياة الأطفال على الشواطئ في فييت نام، وزيادة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الرياضة في ملاوي، وإنشاء نواد للشباب في المناطق الخارجة من صراع في سري لانكا، وهو برنامج .يسمى طرد (الإيدز) باستخدام قياسات الرياضة والألعاب لنقل الرسائل عن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى الشباب في منطقة البحر الكاريبي، وتدريب اللاعبين والمدربين والإداريين على تعزيز المشاركة النشطة في الرياضة من جانب النساء الريفيات في فيجي.

ما فتئت الرياضة في أستراليا تساعد على بناء التماسك الاجتماعي الذي يربط الأسر والمجتمعات والأديان والدولة. إنها تضم شعوبا من جنسيات وأديان وثقافات مختلفة وتساعد على تعزيز التسامح والتفاهم.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإشادة بالعديد من

الوفود، وخاصة وفد تونس، حيث ساعدت على تعزيز التنمية البشرية عن طريق التربية الرياضية والبدنية من خلال مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/65/L.4).

إن التربية الرياضية والبدنية تؤدي دورا عالميا متزايدا في الحفاظ على الوحدة الوطنية والروابط الصحية والثقافية. وتوفر ثقافة الرياضة منبرا للتماسك الاجتماعي، وتكوين القيم والروح الوطنية. إنها سبيل لثقافات مختلفة ويمكن أن تستمر أيضا للتوصل إلى أرضية مشتركة والبدء بالحوار وإقامة العلاقات.

إن الرياضة تجمع بين الأفراد والمجتمعات. فعلى سبيل المثال، إن الألعاب الأولمبية، بغض النظر عن القدرات الرياضية الهائلة التي يتحلى بها الرياضيون، تسهم بالروابط الفكرية التي تساعد في رأب الصدع الإثني والثقافي. في العام المقبل ستجمع الألعاب في جنوب المحيط الهادئ بين أفضل الرياضيين في جزر المحيط الهادئ للتنافس والمشاركة بروح رياضية. وأود أن أضيف هنا، أننا شاهدنا لتونا تكليل ألعاب الكومنولث بالنجاح في نيودلهي، ونهنئ الحكومة الهندية وشعبها على استضافتهما الناجحة للحدث. وهذه الأحداث الرياضية توفر منصة لتعزيز الأشكال السليمة للوطنية، والروح الطيبة والوحدة بين البلدان.

إن تعزيز الرياضة البدنية طريقة أيضا لتطوير مواهب الأطفال وقدراتهم لبلوغ أقصى إمكانياتهم. وتوجد خطورة متزايدة من تدهور برامج التربية البدنية داخل البلدان. فتضاؤل عدد البرامج الرياضية وبرامج التربية البدنية يحد من الأثر الإيجابي الذي يمكن للرياضة أن تحدثه في المساعدة على تعزيز وحفظ الرفاه البدني والعقلي عند الأطفال. وبرامج التربية البدنية في المدارس جوهرية وأثبتت أنها تحسن الأداء الأكاديمي. فالرياضة وسيلة للشباب للتعبير عن أنفسهم وللعب داخل أي وسط اجتماعي. والرياضة طريقة لتقليص الإصابة بالأمراض وتقوية الصحة البدنية وتحسين التنمية المحلية، وتوفر خيارات بديلة للأنشطة الضارة من قبيل إساءة استخدام المخدرات والجريمة.

إننا ندرك المخاطر التي يواجهها الرياضيون والرياضيات والرياضيون الشبان الذين يتعرضون للعنف وتعاطي المخدرات والإفراط في التدريب، والحرمان وغير ذلك من المخاطر. وهذه المخاطر تبرز الحاجة إلى إيجاد طرق أنجع لمكافحة المخدرات والعمليات المدمرة المحيطة بالرياضيين الشبان.

نشدد على أهمية المجتمع الدولي في المساعدة على توفير التمويل والموارد للمؤسسات الرياضية ليتسنى لهذه المؤسسات أن تضع بفعالية برامج تساعد على إتاحة التربية الرياضية والبدنية للجميع. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على توفير مجموعة من الممارسات الطيبة لمواصلة درء الأخطار التي تواجه الرياضيين الشبان.

وبالعمل بصورة جماعية من أجل المساهمة في التربية الرياضية والبدنية، يمكننا المساعدة في تعزيز الهياكل الأساسية للرياضة لاستخدامها أداة للصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والثقافية. ونهيب بالمجتمع الدولي والهيئات الرياضية الدولية، الاستمرار في مساعدة البلدان النامية، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في بناء التربية الرياضية والبدنية. وأود هنا، أن أنوه بوجود ممثل للجنة الأوليمبية الدولية والذي سيتكلم في ما بعد.

ويمكن استخدام التربية الرياضية والبدنية كأداة لتعزيز الأهداف الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. فالرياضة توفر مكانا لتنمية المهارات الإيجابية، كالانضباط والثقة والاحترام. ونشجع الأمم المتحدة والأعضاء المشاركين على إيجاد طرق جديدة وابتكارية

لتسخير الرياضة كمصدر للاتصالات وطريقة لتقليص حدة التوتر وتوليد الحوار.

وأخيرا، نهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئات الرياضية الدولية والمنظمات الرياضية، المشاركة في تطوير برامج التربية الرياضية والبدنية. إننا إذ نفعل ذلك، إنما نستثمر أيضا في الجهود العالمية لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

السيد شانتا كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أشارك في مناقشة اليوم بشأن الرياضة من أجل السلام والتنمية. أود أن أبدأ كلمتي بشكر الأمين العام على تقريره عن البند قيد المناقشة (A/65/270).

إن الرياضة عنصر هام في بناء الشخصية. إنها لا تعلم الناس العدل والإنصاف فحسب بل أيضا تعدهم لمواجهة التحديات في الحياة. وبما أن الألعاب الرياضية هي الأكثر شعبية بين الشباب، فبإمكانها أن تساعد على حفزهم، وبناء الأفرقة، وتطوير القيادات، وتعزيز التطوع والتعليم، إلى جانب كفالة اللياقة البدنية وأنماط الحياة الصحية. وتسعى الألعاب الرياضية أيضاً إلى تعزيز السلام، والمساواة، والصداقة في ما بين جميع الشعوب والدول. والحقيقة أنه من الصعب أن نتخيّل مجالاً أقوى من الألعاب الرياضية يكون مصدر إلهام للشعوب ويجمعها حول غرض مشترك.

إن سوامي فيفيكانادا، الفيلسوف العظيم من الهند، عندما اقترب منه شاب وطلب إليه أن يفسّر معنى هاغافاد غيتا، قيل إنه ألقى نظرة على جسمه ونصحه أولاً بأن يمارس لعبة كرة القدم. ”قم بتنمية بدنك وعقلك“، قالها سواميجي للشاب، ”ومن ثم ستكون في وضع أفضل لدراسة وفهم غيتا“. كان سواميجي واضحاً أن العقل والجسم السليمين أساسيان في سعينا إلى السلام، فالألعاب الرياضية تؤدي في الواقع دوراً هاماً في تحقيق ذلك.

والارتباط المتأصل بين الألعاب الرياضية على أنواعها والمسعى الإنساني للتفوق معترف به منذ بداية الحضارة الإنسانية. ولقد وصل إلى الذروة في الحضارة اليونانية القديمة التي هي أصل الحركة الأوليمبية.

والألعاب الرياضية على أنواعها واللياقة البدنية كانتا جزءاً لا يتجزأ من الحضارة الهندية، مثلما يظهر من وجود رياضة اليوغا المتطورة جداً، ومجموعة واسعة من الألعاب المتنامية جداً التي يمارسها السكان الأصليون، بما في ذلك الفنون العسكرية. وبعد نيلنا الاستقلال، تم التشديد في خطة السنوات الخمس الأولى على إدماج التربية البدنية والألعاب الرياضية في التعليم الرسمي. وانصبت جهودنا على الألعاب الرياضية الموسعة، وتوفير البنية التحتية للألعاب الرياضية الحديثة. واعتمدت الهند سياسة وطنية للألعاب الرياضية في عام ٢٠٠١. ونحن نشجع أيضاً على العمل الذاتي لاتحادات الألعاب الرياضية الوطنية، ونشعر بالسعادة لرؤية شرائح مجتمعنا كافة، بما في ذلك وسائط الإعلام وقطاع الأعمال، تعمل اليوم بعضها مع بعض بنشاط تعزيزاً للألعاب الرياضية.

والألعاب الرياضية هي أيضاً أفعل أداة للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية في مجالات الصحة، والتعليم، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحماية الأطفال وتنمية الأطفال. وهي تساعد على توعية الجمهور، ومبعث إلهام للأعمال الواسعة النطاق التي تتصف بالشمولية والالتزام دعماً للخطط الإنمائية.

ويسعدني أن هناك اعترافاً كبيراً بقيمة الألعاب الرياضية في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن العديد من الشخصيات الرياضية تقيم ارتباطاً مع الأمم المتحدة لتوعية الجماهير وتفهّمها لشتى المسائل التي تؤثر على الشباب والمجتمع. وفي هذا السياق، أشعر طبعاً بسعادة

خاصة لأن بطلنا الوطني الشهير في لعبة الكريكيت، ساشين تندولكار، هو سفير النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولأن بطلنا السابق في كرة المضرب، فيجي أمريتراج، كان رسول السلام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١.

ولقد تشرفت الهند باستضافة الألعاب الرياضية التاسعة عشرة للكمنولث التي اختتمت للتو في دلهي. وشهد ذلك الحدث الكبير الذي دام أسبوعين مشاركة ٧١ بلداً من جميع أنحاء العالم، وما يزيد على ٠٠٠ ٧ من الرياضيين، احتفلوا بالتفوق الرياضي، والمهارة والقدرة عند البشر، وقبل كل شيء بالشجاعة والأخلاق. واتسمت الألعاب الرياضية بتعزيز وتجديد الروح الجوهرية للسلام، والمساواة، والصداقة في ما بين كل الشعوب والدول.

إننا نهنئ جميع البلدان التي نجحت العام الماضي في تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى على الصعيدين العالمي والإقليمي. ونتمنى أيضاً كل النجاح للبلدان التي ستقيم أحداثاً رياضية في الشهور والسنوات المقبلة. ونعتقد أن أحداثاً رياضية كبيرة كهذه ستعزز العلاقات الطيبة التي تتصف بحسن النية والتفاهم، وهو ما يجمعنا كأسرة واحدة.

السيدة رولوميني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز لجنوب أفريقيا أن تشارك في هذه المناقشة الهامة عن الرياضة من أجل التنمية والسلام. ونشكر الأمين العام على آخر تقرير له عن هذه المسألة، بعنوان ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: تعزيز الشراكات“ (A/65/270).

تُعقد هذه المناقشة بعد مجرد أشهر قليلة من مباريات كأس العالم للإتحاد الدولي لكرة القدم، التي استضيفت لأول مرة على التراب الأفريقي. والواقع أن جنوب أفريقيا تشعر بالاعتزاز لاستضافتها حدثاً رائعاً ومشهوداً أبرز مرة أخرى تجدد أفريقيا. فجنوب أفريقيا كانت المنبر وأفريقيا كانت المسرح الذي زاد من تماسك أفريقيا الاجتماعي. وكانت الكأس في الحقيقة كأس العالم الأفريقي.

إن الرياضة في جنوب أفريقيا أدّت دوراً حاسماً في القضاء على نظام الفصل العنصري، وفي إنشاء مجتمع جديد بعد عام ١٩٩٤. والإدراك بأن الرياضة التي يمكن أن تسخَّر كأداة لإعادة الإعمار والتنمية أثبتته روح الوحدة التي سادت خلال أحداث من قبيل كأس العالم للرغبي، وكأس الأمم الأفريقية، وكأس العالم للكريكيت، ومؤخراً كأس العالم لكرة القدم. ويكمن عظيمنا، نيلسون مانديلا، في جوهر مبادرات جنوب أفريقيا المتعلقة بالرياضة لإعادة البناء والتنمية. ففي هذه المرحلة، تحضرني كلماته عندما قال،

> ”إن الرياضة تتصف بقوة تغيير العالم، وبقوة الإلهام، وبقوة توحيد الشعوب بطريقة لا يمكن أن تقوم بها إلاّ القلة. وبوسع الرياضة أن تبعث على الأمل مكان اليأس. إنها أداة السلام، وهي أقوى حتى من الحكومات. والرياضة تحطم الحواجز العنصرية. وهي تسخر من جميع أنواع التمييز“.

ومثلما أُعلن في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، فإن للرياضة القدرة على تعزيز السلام والتنمية، فضلاً عن الإسهام في تهيئة جو من التسامح والتفاهم. ومن المعترف به أن الرياضة أداة قوية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى إعطاء الأولوية لأفريقيا في جهودنا الجماعية، عن طريق الرياضة والوسائل الأخرى، لتحقيق هذه الأهداف الهامة.

وقبل بدء مباريات كأس العالم، أطلق الرئيس جاكوب زوما حملة الهدف الواحد، بغرض تعزيز الجهود الرامية إلى إتاحة التعليم للجميع، وهو الغرض الذي يسعى إليه الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتنظر جنوب

أفريقيا إلى الرياضة بوصفها جزءاً هاماً من التعليم. وهذه الحملة هي جزء من مجموعة مبادرات وطنية ترمي إلى تعميم التعليم.

وفي القرار ٥/٦٤، نوّهت الجمعية أيضاً بالدور الذي تؤديه الرياضة في أفريقيا باعتبارها أداة لتعزيز الوحدة والتضامن والسلام والمصالحة، وبالحملات الوقائية لمكافحة الآفات التي تلحق الضرر بشباب القارة، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وعلى الرغم من أن الرياضة وحدها لا تستطيع أن تمنع الصراع أو أن تبني السلام، فبإمكانها أن تساهم في الجهود التي تبذل على نطاق واسع وأكثر شمولاً بعدد من الطرق الهامة.

إن إعلان الاتحاد الأفريقي ”بناء السلام واستدامته من خلال الرياضة“ موضوعاً ليوم أفريقيا لهذا العام كان اعترافاً واضحاً بدور الرياضة في السلام والتنمية. وبالمصادفة، أعلن الاتحاد الأفريقي أن عام ٢٠١٠ سيكون عام السلام والأمن. وجنوب أفريقيا، بوصفها أحد أصحاب المصلحة النشطين في جهود بناء السلام في أفريقيا، تشجع استخدام الرياضة كأداة لتعزيز السلام والنهوض بخطط التنمية في أفريقيا.

ومنذ عام ١٩٩٤، اعتمدت الحكومة مجموعة من التشريعات في إطار سعيها لتمكين المرأة في ميدان الرياضة. وقد استلهم ذلك من الاعتراف بأن للمرأة دوراً هاماً في كل جوانب التنمية المجتمعية، بما في ذلك الرياضة. ويتجلى تمكين المرأة في العدد المتزايد من النساء اللاتي يتقلدن مناصب قيادية في مجال الرياضة. وبنفس الأهمية، اعتمدنا تشريعاً لحماية الأشخاص ذوي الإعاقات والنهوض بتمكينهم، وبذلك نوفر لهم الفرصة للمشاركة في الرياضة بدون عوائق أو بالحد الأدنى منها. وكنتيجة مباشرة لدعوة الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/61/373، فإن جنوب أفريقيا الآن بصدد عملية تشريعية لإدماج الرياضة من أجل التنمية والسلام في تشريع وطني.

وترحب جنوب أفريقيا بخطة العمل لتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. وعليه، سوف ننفذ خطة العمل على المستوى الوطني اتساقاً مع المعايير المتفق عليها دولياً. وتؤكد حكومة بلدي مرة أخرى على الحاجة إلى التعاون بين الشركاء الوطنيين والدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، للنهوض بأهداف خطة العمل هذه. ونرحب أيضاً بجهود الفريق العامل الدولي المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام ونترقب تقريره.

كما أننا نتطلع إلى التقرير الموجز بشأن الأنشطة المتعلقة بمباريات كأس العالم لسنة ٢٠١٠ التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم، الذي سينشر في وقت لاحق من العام الحالي. وجنوب أفريقيا تؤيد اعتماد الجمعية لمشروع القرار المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“ (A/65/L.4)، الذي نشارك في تقديمه أيضاً.

وختاماً، تعرب جنوب أفريقيا مرة أخرى عن امتنانها للأمم المتحدة، وخصوصاً مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وللمجتمع الدولي الأوسع على الدعم المقدم لنا خلال مباريات كأس العالم. ونأمل أن يكون هذا الحدث قد غير بصورة دائمة تصورات الكثيرين عن أفريقيا.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): في هذه الأيام التي تعقب انعقاد اجتماع القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية مباشرة، لا يسع وفدي إلا أن يرحب باعتراف الدول الأعضاء بأهمية الرياضة. وباعتماد الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٥) أعاد رؤساء الدول والحكومات

التأكيد على أهمية الرياضة كأداة للتعليم والتنمية والسلام يمكنها أن تعزز التعاون والتضامن والتسامح والتفاهم والشمول الاجتماعي والصحة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

إن مشاركة الأمين العام في المائدة المستديرة حول موضوع الرياضة بوصفها أداة للتنمية، التي نظمت على هامش اجتماع القمة، دليل آخر على التزامه بتعزيز قوة الرياضة. هذه القوة التي ساعدت بالفعل على توعية الجمهور العام بالمشاكل التي تؤثر علينا جميعاً اليوم، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المنقولة جنسياً، والجوع والعنف بجميع صوره. وتكمن قوة الرياضة أيضاً في قدرتها على التقريب بين المجتمعات وإعلاء قيم أساسية مثل اللعب النظيف والانضباط.

وهذه النتائج الهامة تتويج للعمل الدؤوب للسيد ويلفريد ليمكي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة من أجل التنمية والسلام، ونحن نشكره على تنفيذ خطة العمل التي رسمتها الجمعية العامة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الإنجازات تشهد على قدرتنا على العمل معاً وعلى أهمية الشراكات.

ولئن كان إسهام الرياضة والأنشطة البدنية في تحسين الصحة لم يعد يحتاج إلى دليل، ينبغي أن يؤخذ أثرها على التنمية الشاملة في الحسبان للاسترشاد به في سياساتنا. وفي سياق دورة الجمعية العامة هذه، التي تميزت بتعزيز دور المرأة داخل الأمم المتحدة، أثبتت الرياضة إلى حد كبير قدرتها على تعزيز تمكين المرأة. ويحدونا وطيد الأمل في أن الفوز الذي حققته الآنسة دلما رشدي ملحس، أول رياضية سعودية تشارك في دورة الألعاب الأوليمبية للشباب، والتي نثني على أدائها، سوف يلهم فتيات أخريات لتحقيق كامل قدراتهن.

إن الفريق العامل الدولي المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، الذي يعمل الآن بقيادة المستشار الخاص، قد طور مسألة الرياضة في سياق تنمية الأطفال والمراهقين وحدد المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية، التي نوافق عليها تماماً.

ومبادرة ''اصنع سلامك'' التي انطلقت خلال الدورة الحادية والعشرين للألعاب الأوليمبية الشتوية والدورة العاشرة للألعاب الشتوية للمعوقين في كندا، قد نشرت الروح الأوليمبية في البيوت والمدارس وأماكن العمل. وتطبيق الهدنة الأوليمبية في دورة الألعاب للمعوقين قد عزز الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وأسهم في تحقيق الترابط الاجتماعي.

وكما أشارت زميلتي من جنوب أفريقيا للتو، فإن الحدث التاريخي المتمثل في إقامة مباريات كأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه كان تقديراً لأفريقيا. وكان أيضاً فرصة لتسليط الضوء على مسائل هامة للغاية مثل مكافحة الاتجار بالبشر، والعنصرية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنهوض بالتنمية المستدامة. وكان هذا الحدث فرصة سانحة، بصورة خاصة، لإبراز مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنقل المستدام، الذي ينفذ بالتعاون مع المرفق العالمي للبيئة، وكذلك حملة جنوب أفريقيا لاحترام البيئة في كل ما يتعلق بكأس العالم.

وكما أكد المستشار الخاص مراراً، فإن تنظيم الأحداث العالمية ليس الإطار الوحيد الذي ندلل به على فعالية الأنشطة الرياضية وفوائدها. وقد استطاع أن يقنعنا أيضاً بأثر المبادرات البسيطة على مستوى القاعدة الشعبية، مثل بناء ملعب لكرة القدم لكي يستخدمه السكان المحليون في بواكيه، كوت ديفوار، الأمر الذي جعلهم يتقبلون بشكل

أفضل عملية الأمم المتحدة في ذلك البلد وساعد على إشراكهم مع الشباب في التنمية السلمية لبلدهم.

وفي أثناء مباريات كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم، قام صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني والسيد ليمكي، مع السيدة هلين زيله، رئيس وزراء مقاطعة غرب الكاب، ودان بلاتو، عمدة كيب تاون، بافتتاح مركز مجتمعي مكرس للتنمية في بلدية غوغوليتو بهدف إدماج الشباب المحرومين في الأنشطة الرياضية. وينبغي أن يستخدم هذا البرنامج نموذجاً لتطويره في مدن أفريقية أخرى.

وهذه الخاصية الموحدة للرياضة تجلت أيضاً في هايتي – حيث أتاحت الرياضة للآلاف من الشباب فرصة للهروب من مصاعب حياتهم اليومية – وهي جزء من جهود إعادة البناء الشاملة لصالح السكان الذين تضرروا بالكوارث الطبيعية.

وكان تقرير الأمين العام (A/65/270) في غاية الوضوح فيما يتعلق بالمبادرات العديدة التي اتخذتها الدول الأعضاء والمجالات المختلفة التي يمكن أن يكون للرياضة أثر فيها، من السلامة على الطرق إلى تسجيل المواليد. وعلى سبيل المثال، هناك برنامج مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واللجنة الأوليمبية الدولية تستخدم فيه كرة القدم في التوعية بأهمية التسجيل المدني. ويبرز التقرير أيضاً الأهمية البالغة للشراكات التي تشمل الحكومات وعالم الرياضة والمجتمع المدني وجهود التعاون الإقليمي. وإسهام اللجنة الأوليمبية الدولية في عملنا خلال هذه الدورة مثال واضح على ذلك.

وإمارة موناكو سوف تنضم إلى هذا المسعى المشترك، انطلاقاً من الالتزام بدون تحفظ لصاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، الذي حصل في الشهر الماضي على جائزة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية تقديراً لمشاركته في دعم السلام من خلال الرياضة.

ووفدي، بصفته الرئيس المشارك لفريق الأصدقاء المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، سيواصل إسهامه في عمل مكتب المستشار الخاص أيضاً. وإذ نخلف الزملاء السويسريين في الرئاسة المشتركة، نود أن نشيد بهم، ونعرب لهم عن خالص شكرنا على إنشاء هذه الآلية غير الرسمية في إطار الأمم المتحدة.

وكما قال سمو الأمير ألبرت الثاني، فإن الإسهام في السلام هي أفضل المعارك التي يمكن للرياضة أن تخوضها، وإن هذه هي المعركة التي يجب علينا أن نفوز بها معا.

السيد سولون (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بتسليط الضوء على أن الرياضة بالنسبة إلى الرئيس إيفو موراليس أيما أداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للأثر الحيوي الذي تخلفه في التكامل والسلام والصحة، وفي المقام الأول لأنها تساعد في الحد من الجريمة وتسهم في مكافحة المخدرات.

إن الرئيس موراليس، الذي عادة ما يسافر برفقة فريق لكرة القدم، يجعل من الرياضة عنصرا من عناصر التكامل فيما بين الشعوب، مما يمكن من التغلب على عقبات أوجدت في أغلب الأحيان الفرقة فيما بين البلدان والشعوب حتى حينما تكون متجاورة، كما كانت الحال في منطقتنا خلال العقود القليلة الماضية.

لقد أصبحت الرياضة، بالنسبة إلينا في بوليفيا الآلية الرئيسية لإنشاء ملاعب كرة القدم والمراكز الرياضية بطريقة لم يضطلع بها أبدا في السنوات السابقة. استثمرت بوليفيا في الرياضة لأننا نعتقد أنها الآلية الرئيسية لكفالة إبعاد الشباب عن الجريمة وعن إدمان تعاطي المخدرات، ولتعزيز روابط

التضامن والأخوة. وفي المقام الأول، تمكن الرياضة من التغلب على عناصر التمييز والعنصرية التي ما فتئت قائمة في المجتمع، وذلك تحديدا عن طريق تعزيز الرياضة فيما بين الشباب، بغض النظر عن نوع الجنس، وبالتالي كفالة ما وجود قدر أكبر من المساواة بين الرجال والنساء.

وتشكل الرياضة بالنسبة إلى دولة بوليفيا (المتعددة القوميات) عنصرا أساسيا للسلام، مما يجعل من الممكن التغلب على قدر كبير من التوتر وعدد كبير من الصراعات التي ما تزال قائمة في أغلب الأحيان. وعن طريق الرياضة تحديداً يمكن إيجاد روح الأخوة، مما يفسر الأهمية التي نوليها بوصفنا دولة وحكومة للرياضة باعتبارها قوة محركة للسلام والتنمية؛ لأننا نعتقد بأن المجتمع الذي ينجح في تحقيق هدف التغلب على الفقر والتهميش هو أيضا مجتمع يعزز، في المقام الأول، الرياضة فيما بين مواطنيه. ويعني تعزيزُ الرياضة تعزيزَ الصحة، ولذلك فإنها بالنسبة إلينا عامل مؤسِّس بالغ الأهمية في التنمية.

وفي بوليفيا، انخرطنا على نحو حاسم في جهد لنظهر للعالم أن الرياضة في البلدان الواقعة على ارتفاع عال لا تضر بتاتا بالصحة البشرية. خلال السنوات القليلة الماضية، من المؤسف أننا كنا رهينة لعدد من الإجراءات التي تعترض على الرياضة في المناطق العالية الارتفاع، وتحديدا في مباريات تصفيات كأس العالم في ملاعب مثل الملعب الكائن في مدينة لا باث، الواقعة على ارتفاع ينيف عن ٣ ٦٠٠ متر. وأعربنا عن معارضتنا لذلك التمييز. إن رئيسنا نفسه، مع فريق كرة القدم لديه، أثبت أن اللعب في ملعب لكرة القدم بعلو ٦ ٠٠٠ متر في سيرو سايا ما لا يضر بأي شكل من الأشكال بالصحة البشرية، وأنه يجب على كل شخص بدون استثناء أن يلعب بدون الاكتراث بالارتفاع والمناخ وظروف الطقس التي قد يجد نفسه فيها. ينبغي ألا تخضع الرياضة لأي نوع من أنواع التمييز.

ومن الحيوي بالنسبة إلى دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعزيز الإجراءات دعما للرياضة في مكافحة إدمان تعاطي المخدرات والاتجار بها. ولدينا اقتناع راسخ بأن إحدى الآليات الفعالة لكفالة أن ينأى الشباب بأنفسهم عن الاتجار بالمخدرات وإدمان تعاطي المخدرات هي آلية الرياضة. ولذلك نؤيد بشدة القيام بحملة كبيرة لتعزيز الرياضة في مكافحة المخدرات.

وأخيرا، فإن بوليفيا شديدة الالتزام بالسلام. ونعتقد بأنه لا شيء يجمع الناس على نحو أوثق من ممارسة الرياضة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد حجازي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره (A/65/270)، وبالإشادة بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. ونشيد أيضا بالدور الحيوي الذي يؤديه الفريق العامل الدولي المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام في تشكيل الإطار العالمي لتسخير الرياضة لأغراض السلام والتنمية، وأيضا الأطراف الفاعلة الأخرى على دعمها لهذا العمل الهام.

وتعتقد فلسطين بأن ثقافة الرياضة قوة إيجابية إلى حد بعيد لتحقيق التنمية في أي مجتمع. وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع وصف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للرياضة بأنها حق أساسي للجميع. والرياضة، بتسخيرها الطاقة الإيجابية المتأصلة فيها – ما يقتضي احترام القيم الإنسانية، وهي قيم الاحترام للجميع، بمن في ذلك الخصوم، واللاعنف والعمل الجماعي وقبول الأحكام والإنصاف، تجعل الرياضة رصيدا قيّما في جهود أي دولة صوب التنمية والتعايش السلمي. وتحرك الرياضة أيضا التنمية الاقتصادية

والتكامل الاجتماعي اللذين هما عنصران ضروريان لتحقيق التنمية الشاملة.

واستثمرت فلسطين قدرا كبيرا من الطاقة والجهود المخلصة في هذا المجال، لأننا نعتقد بالإمكانات الإيجابية للبُعد الإنمائي غير المستكشف بعد في الرياضة. ففي السنوات الثلاث المنصرمة، تطورت الرياضة الفلسطينية فعلا من كونها ترفا للقلة إلى تطلع في متناول جميع الرياضيين بغض النظر عن الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الصعوبات.

وفي تلك المدة القصيرة من الوقت، أنشأت فلسطين وعززت أفرقة نسائية في مختلف أنواع الرياضة. وشاركت هذه الأفرقة في منافسات محلية ودولية، ناقلة مشاركة النساء في فلسطين من حالات استثنائية قليلة إلى مجال مقبول ومشجَّع للفرص المهنية والشخصية. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا المخلص للدعم المقدم إلى الرياضة الفلسطينية من قِبل المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الإمارات العربية المتحدة وقطر والبرازيل. وما فتئت المساعدة من هذه البلدان قيّمة وموضع تقدير عميق من الرياضيين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني.

واستضافت فلسطين أيضا خلال تلك الفترة باعتزاز مباريات ودية وتنافسية مع أفرقة دولية. وكانت هذه المباريات في الواقع شهادة على التقدم الذي أحرزته الرياضة الفلسطينية وتجسيداً لاعتقادنا بأن الرياضة عامل من عوامل التنمية والعلاقات السلمية بين الأمم.

وعلى الرغم من أننا نعتز اعتزازا عميقا بالمنجزات المحققة حتى الآن في الرياضة، تقلقنا قلقا عميقا أيضا الصعوبات المستمرة التي يواجهها رياضيونا وجهودنا بسبب السلطة القائمة بالاحتلال. إن تقدمنا أبطأته وفي بعض المناسبات عطلته مختلف العقبات والقيود المستخدمة بلا مبرر وعلى نحو عقابي ضد رياضيينا وجهودنا الإنمائية.

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عرقلة حق الرياضيين الفلسطينيين في التنقل والسفر بدون عوائق. لقد حالت تلك السياسة العقابية، في مناسبات عديدة، دون مشاركة بعض نجومنا الرياضيين في مباريات الفريق التدريبية الهامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الخارج. وكانت آخر هذه المناسبات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عندما منع عميد الفريق الفلسطيني، الذي يقيم في غزة، من الذهاب إلى الضفة الغربية للمشاركة في إحدى المباريات. وتؤثر هذه القيود أيضا على قدرتنا على إدخال المعدات الرياضية أو إقامة البنى التحتية المناسبة، بما في ذلك الملاعب.

وقد دفعت هذه القيود العقابية المسؤولين من الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم إلى الإعراب عن غضبهم وقلقهم البالغ إزاء استمرار إسرائيل في عرقلة الرياضيين الفلسطينيين وجهود تطوير الرياضة الفلسطينية. ونشيد بهذه المواقف وندعو جميع الأطراف المعنية إلى القيام بكل ما في وسعها للحد من هذه الممارسات وآثارها السلبية على الجهود الفلسطينية لتطوير الرياضة بصورة عامة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة لوكاس (لكسمبرغ).

لا يمكن التعايش بين التنمية والاحتلال، لأن أي جهد إنمائي، مهما كان محكم التخطيط والتنفيذ، فإنه يخضع لأهواء الاحتلال غير المنطقية والعقابية. الاحتلال قوة سلبية تقيد الرازحين تحته ويقف عائقا أمام تحقيق إمكاناتهم وبلوغ أهدافهم. ومع ذلك، وتمشيا مع التزامنا بالمبادئ والقيم التي تمثلها الرياضة، فإن فلسطين عاقدة العزم على المضي قدما بجهودها لتطوير هذا المجال بوصفه مجالا للإمكانات غير

المحدودة بالنسبة لفلسطين، وتنميتها وهدفها الوطني – ألا وهو السلام.

ونتمنى لهذه المبادرة الهامة كل النجاح في تطوير لغة الرياضة العالمية وثقافتها وقيمها. ويحدونا الأمل أيضا أن تستمر الرياضة الفلسطينية، وفي إطار جهود بناء الدولة، في تلقي الدعم الدولي وأن تكون موضوع الأخوة العالمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): عملا بالقرار ٣/٦٤ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الأولمبية الدولية.

السيد سيتهول (اللجنة الأوليمبية الدولية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة الأوليمبية الدولية، يسرني أن أؤيد اعتماد مشروع القرار A/65/L.4 المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“، وأن أشارك في هذه المناقشة الهامة بشأن الطرق الكفيلة بتسخير قوة الرياضة بصورة أكثر فعالية في تعزيز التنمية والسلام. واسمحوا لي أن أنوه بالإسهامات القيمة للأمين العام في الارتقاء بدور الرياضة بوصفها أداة للتنمية والسلام. وما تقريره السنوي (A/65/270)، المعروض علينا من توه، إلا دليل حي على ذلك.

وبوصفنا مراقبا لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعتزم اللجنة الأوليمبية الدولية مواصلة تعزيز علاقاتها وتعاونها مع الأمم المتحدة ومساعدة الدول الأعضاء وإدارة الأمم المتحدة في هذا المسعى. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد فيلفريد لمكه، المستشار الخاص للأمين العام المعني بتخسير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، على الدور الهام الذي يضطلع به في تعزيز دور الرياضة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في التنمية البشرية وبناء السلام.

إن التزام اللجنة الأوليمبية الدولية بتسخير الرياضة لخدمة البشرية يتجسد في وثيقتها التأسيسية، التي هي الميثاق الأوليمبي. ويعرّف الميثاق الحركة الأوليمبية بوصفها فلسفة الحياة التي تسعى إلى تسخير الرياضة لخدمة التنمية المتناغمة للبشرية، بغية تعزيز مجتمع سلمي يهتم بالحفاظ على الكرامة البشرية.

وتترجم الحركة الرياضية تلك الفلسفة إلى أفعال بطرق شتّى، بدءا، طبعا، بحدثها الأبرز، الذي هو الألعاب الأوليمبية. وتوفر هذه الألعاب محفلا عالميا للتنافس السلمي والتفاعل في جو من الروح الرياضية والاحترام المتبادل، وتشكل القدوة كي نستطيع أن نضع خلافاتنا جانبا ونجد أرضية مشتركة. ويمكن مشاهدة ذلك المثل الأعلى في اللحظات التاريخية، على نحو ما تمثل في افتتاح دورة الألعاب الأوليمبية للشباب في سنغافورة في الشهر الماضي.

إن معظم العمل على تطوير الحركة الأوليمبية يدور بعيدا عن أضواء وسائط الإعلام. لقد افتتحنا، في أيار/مايو، مركزا في زامبيا لتنمية الألعاب الأوليمبية للشباب. ويجمع هذا المشروع الابتكاري الرياضة مع البرامج التعليمية والخدمات الصحية والمناسبات المجتمعية. وهو نموذج جيد للشراكة الفعالة المتعددة الأطراف – وفي هذه الحالة بين حكومة جمهورية زامبيا، واللجنة الوطنية الأوليمبية الزامبية والاتحادات الرياضية الدولية والوطنية.

ويتماشى الكثير من جهودنا بشكل دقيق مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، يتناول الميثاق الأوليمبي تحديدا النهوض بالمرأة وتمكينها في الرياضة ومن خلالها والمساواة الجنسانية. وعملت اللجنة الأوليمبية الدولية باستمرار على زيادة مشاركة وإشراك المرأة في المنافسات وتنظيم الألعاب الأوليمبية. وستشارك النساء، لأول مرة، في كل أنواع الرياضة المدرجة في البرنامج الأوليمبي في الألعاب الأوليمبية المزمع عقدها في لندن في عام ٢٠١٢.

لقد أقرت رسميا اللجنة الأوليمبية الدولية بتعهدها بالاستدامة البيئية قبل أكثر من ١٥ عاما باعتماد البيئة بوصفها الركيزة الثالثة للحركة الأوليمبية إلى جانب الرياضة والثقافة. ونعمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لكفالة الوفاء بمسؤوليتنا في هذا المجال. ونعمل مع اليونيسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين على تقديم التعليم القائم على القيمة للشباب وأسباب الحياة للاجئين. ونعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية وحركة الصليب الأحمر لمكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض غير المعدية.

إن الرياضة، في العديد من هذه المبادرات، حافز على العمل. فهي تزيل الحواجز بين المجتمعات. وهي تعمل على جذب الشباب. وتساعد على إبقائهم في المدارس والتركيز على دراستهم. وتمدهم بالقوة الذهنية وتعلمهم المهارات القيادية. ويتعلمون المعنى والقيمة الحقيقيين للعمل الجماعي وروح الفريق.

ليست الرياضة الحل لجميع مشاكل العالم. فهي لا تتمتع حتى بدور قيادي في معالجة هذه المشاكل. ونتطلع إلى أن تتصدر الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات المتخصصة غير الحكومية قيادة تعزيز التنمية. وتشيد اللجنة الأوليمبية الدولية بالجهود التي تبذلها الحكومات في جميع أنحاء العالم لتعزيز التنمية، غير أننا نهيب بها أيضا أن تحتضن الرياضة بوصفها شريكا في هذه الجهود، وأن تولي الرياضة الاهتمام وتعمل على تطويرها وتقدم لها الموارد التي تحتاجها كي تسهم بشكل فعال في الخطط الإنمائية الوطنية.

وتقر اللجنة الأوليمبية الدولية بأنه يمكن، بالشراكات الفعالة، إحراز تقدم حقيقي، على نحو ما دعا إليه الهدف الإنمائي الثامن للألفية. ويقدم تقرير الأمين العام النموذج تلو النموذج، من البلدان في جميع أنحاء العالم، على التحالفات التي تستخدم الرياضة بطرق إبداعية. واللجنة الأوليمبية الدولية والرياضة بشكل عام تقومان بما في وسعهما، غير أنه يمكن عمل الكثير باعتبار الرياضة عاملا في التنمية البشرية على جميع المستويات.

ومع ذلك، نحتاج إلى إجراء تقييم شامل ورصد البرامج الرياضية من أجل التنمية البشرية كي نتعلم ما يصلح وما لا يصلح. ونحتاج إلى المزيد من البحوث وأدوات أفضل للرصد، بما في ذلك النقاط المرجعية والمعايير المقبولة على نطاق واسع.

الرياضة أداة قوية من أجل التنمية والسلام. والتحدي هو تحقيق الاستفادة القصوى منها. وتقف اللجنة الأوليمبية الدولية على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها. وتود اللجنة الأوليمبية الدولية أن تؤكد للجمعية العامة أنها ستقوم بكل ما بوسعها بحيث تكون أكبر شركائها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/65/L.4، المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“.

أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: إريتريا، إسبانيا، ألبانيا، أندورا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، توغو، جامايكا، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، زامبيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، صربيا، غرينادا، فرنسا،

فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، ليتوانيا، هايتي، هنغاريا، هولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.4؟

اعتُمد مشروع القرار *A/65/L.4* (القرار ٦٥/٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البندان ١٤ و ١٥ من جدول الأعمال

البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات

تقرير الأمين العام (A/65/269)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/65/269)

مذكرة من الأمين العام (A/65/299)

السيد حبيب (لبنان): أود في البداية أن أشكركم على تنظيمكم لهذا الاجتماع الهام. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/65/269) عن الأنشطة التي واكبت إعلان ٢٠١٠ ”السنة الدولية للتقارب بين الثقافات“. وقد أتى هذا الإعلان نتيجة تراكم الخبرات، وتعاظم الحاجة، وزيادة الوعي الدولي إلى أهمية التقارب بين الثقافات بالحوار كقضية أساسية تعني الجميع ”الأنا والآخر“، وتستدعي انخراطهم فيه دون تأخير، ولعل الاجتماعات والندوات التي شهدتها هذه السنة خير دليل على أن التنوع مصدر إثراء للبشرية ومنبع للابتكار والحداثة والتقدم والتطور عندما يستثمر بالحوار البناء والخلاق.

إني قادم من لبنان، البلد المشرقي، العابق بتجربة مجتمعية وسياسة فريدة، هذا الوطن الذي يشكل مساحة للتعايش والحوار بين ثقافات وأديان مختلفة ونموذجا للتسامح. قادم لأذكر بما قاله رئيس الجمهورية عندما خاطب هذه الجمعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي وأكد أن ”لبنان سيظل على الدوام منفتحا على الحوار والتفاعل الإنساني والحضاري الغني والخلاق، وفيا لرسالته، حريصا وبالرغم من التحديات على تعزيز دولة الحق والقانون، وإعلاء قيم الحرية والديمقراطية والتوافق التي قام عليها منذ البدء“.

إن لبنان، انسجاما مع انفتاحه على الحوار، انضم خلال هذه السنة إلى مجموعة أصدقاء التحالف بين الحضارات. إذ يعتبر أن هذا التحالف يمثل منبرا أساسيا للحوار بين الثقافات، ويؤمن المساحة اللازمة والضرورية لإشراك المجتمع المدني والمرأة، والشباب، وتبادل الخبرات وبناء الاستراتيجيات وتوطيد أواصر ثقافة السلام. كيف لا وهو البلد الذي دعا ويدعو إلى التفاعل الإنساني والحضاري الغني والخلاق. لذلك يرى لبنان أن الحوار يبدأ بالاعتراف بالهويات والخصوصيات الثقافية والدينية لمختلف المجموعات. ويقوم في الوقت نفسه على تفادي سلوك التعبير عن هذا الانتماء عبر العداء أو الخوف والتخويف من الآخر. وفي هذا السياق، يرحب لبنان بالجهود الدؤوبة التي ما فتئت تبذلها الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة والبرامج التابعة لها، لا سيما اليونيسكو في المجالات الثقافية والإعلامية والتكنولوجية بهدف تمكين المجتمعات، بشبابها ونسائها، للتغلب على الجهل والفقر ولتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

يثني لبنان على الندوات التي تم عقدها، وعلى آليات الإنذار المبكر لاستباق حصول النزاعات ومعالجتها ومنع تفاقمها وذلك بتعزيز الدبلوماسية الوقائية، وبناء شراكات إقليمية وعالمية لمنع تكرار اندلاع الحروب والنزاعات التي تطال العالم.

وفي السياق نفسه، حمل لبنان، رسالة الحوار واختارها موضوعا للحوار التفاعلي الذي نظمه خلال رئاسته لمجلس الأمن في ٢٦ أيار/مايو الماضي تحت عنوان ”الحوار فيما بين الثقافات من أجل السلام والأمن“. (انظر S/PV.6322) وذلك في سعيه الدائم لتأكيد خيار نهج الحوار وثقافته والتعهد بالتزام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما يحدونا الأمل أن تترجم الجهود الدولية لدعم الحوار في تثبيت ركائز ليس فقط ثقافة السلام، إنما الاستقرار والسلام والأمن في العالم. يستحق الشرق الأوسط أن ينعم بالسلام العادل والشامل على أساس القرارات الدولية ومبادئ مبادرة السلام العربية بكامل مندرجاتها وعلى أساس العدالة والحق.

آن الأوان لتحقيق التنمية البشرية. ولعل شروط نجاح هذه التنمية تبدأ بتنمية ثقافة السلام استنادا إلى التواصل والتسامح بين الثقافات بما يعزز الاحترام المتبادل فيما بينها. كما نمر بالحوار المسؤول والشفاف بين مكونات الدولة نفسها لتحديد الأولويات والأهداف، وتخطي النزاعات والخلافات، وبالحوار بين الدول المتقدمة والنامية كي يكون الإدراك كاملا وشاملا للتحديات التي تواجهها البشرية جمعاء. وتأتي الحلول منبثقة من واقع الحال ومنسجمة مع تطلعات الشعوب وطموحاتها.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد كازاخستان أن يعرب عن تقديره للرئيس ديس لعقد النقاشين المفتوحين بشأن البندين ١٤ و ١٥ من جدول الأعمال، ”البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات“ و ”ثقافة السلام“.

كما نود أن نشكر السيد بان كي - مون، الأمين العام، على تقريره الشامل عن الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات (A/65/269). يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات، وتكتسي استنتاجاته وتوصياته أهمية كبيرة في أوقاتنا المعاصرة، إذ تُدعم تعددية الأطراف. ولكن، على النقيض من ذلك، هناك في نفس الوقت قوى تسبب الانقسام والقلاقل في المجتمع.

والتقرير، المقدم عملا بقراري الجمعية ٦٠/٤ و ٦٤/٨١، يتناول طائفة واسعة من المواضيع، من بينها السنة الدولية للتقارب بين الثقافات، التي اقترحتها كازاخستان وأيدتها الدول الأعضاء.

نود كذلك أن نحيط علما بالمعلومات المفصلة بشأن منتدى الأمم المتحدة الثالث لتحالف الحضارات، والعمل المنجز حتى الآن للنهوض بأهداف الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز الوفاق والتفاهم على الصعيد العالمي من خلال التواصل والتعاون مع المنظمات الدينية، وأيضا من خلال الاتصال والتوعية والأنشطة الثقافية في جميع أنحاء العالم.

وعملا بالقرار ٦٤/٨١، الذي دعت فيه الجمعية الأمين العام إلى تنظيم نشاط خاص للاحتفال بهذه السنة، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حدثا خاصا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة. وأدلى كل من رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين والأمين العام ببيان.

وفي هذا الاجتماع، استمعنا إلى أصوات مختلفة، يعكس كل منها بعدا محددا للعمل العام تعزيزا للتقارب بين الثقافات. وعرض السيد تليبيكوف، نائب وزير الثقافة في جمهورية كازاخستان، التجربة الفريدة لبلدنا في إنشاء مؤسسات سياسية وإدارية ترمي إلى كفالة الاتصال والتفاهم بين الثقافات المختلفة التي يتشكل منها نسيج كازاخستان.

وبناء على اقتراح كازاخستان، أعدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) خطة عمل للاحتفال بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات تشتمل على عدد كبير من الأحداث والمنتديات والمؤتمرات التي تعقد على مستوى العالم. وعينت الجمعية اليونيسكو لتكون الوكالة الرائدة للسنة الدولية، التي أطلقت في مقر اليونيسكو في باريس في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي هذه المناسبة، أنشأ المدير العام لليونيسكو فريقا رفيع المستوى يعنى بالسلام والحوار بين الثقافات، ضم شخصيات سياسية وثقافية ودينية بارزة من جميع أنحاء العالم.

وقد تمخض التركيز على التوعية، المتضمن في أهداف تلك السنة، عن نشر المعلومات على مستوى العالم وتنظيم عدد من المؤتمرات والاجتماعات والأحداث العالمية والإقليمية. وبلغ عدد الأنشطة المتوخاة في إطار هذه السنة زهاء ٧٠٠ نشاط. وتنوع المشاريع المقدمة في مجالات الفنون والتعليم وقيادة الشباب يدلل على الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتخذها الحوار والتقارب بين الثقافات. وترى كازاخستان أن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا هاما في تعزيز الحوار الدولي.

وكازاخستان، التي تعمل كمنسق للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، أعدت خطة العمل لتنفيذ فهرس المؤتمر لتدابير بناء الثقة في المسائل الإنسانية، كما نظمت مجموعة من المؤتمرات الدولية بشأن التعاون والتسامح بين الثقافات.

ومؤخرا، عقد تحالف الحضارات مجموعة من الأحداث البارزة والواسعة النطاق بشأن موضوعي تعددية الثقافات والتفاهم العالمي، ويحظى الموضوعان بأولوية عالية في جدول الأعمال السياسي للتحالف.

لقد وفرت إسهامات كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة مدخلات قيمة للتقرير، وهي تبرز في قسميه الأولين المكرسين للسنة الدولية للتقارب بين الثقافات، التي يحتفل بها في عام ٢٠١٠ تحت رعاية اليونيسكو. والقسم الثالث مكرس للمنتدى الثالث لتحالف الحضارات الذي أقيم في ريو دي جانيرو في أيار/مايو ٢٠١٠.

وإلى جانب السنة الدولية للتقارب بين الثقافات وتحالف الحضارات، واصلت منظومة الأمم المتحدة تنفيذ طائفة من الأنشطة التثقيفية والاتصالات تحقيقا لأهداف السنة.

وهناك إسهام هام آخر لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز الحوار بين الأديان ويتمثل في التعاون مع المنظمات الدينية وإشراكها في عملها المتعلق بالسياسات والدعوة. ولهذه المبادرات أثر إيجابي مزدوج: فهي تجمع بين الناس من ديانات مختلفة لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك، كما أنها تصل بين تلك المجموعات كشركاء مع الأمم المتحدة وأهدافها الإنمائية.

وفي هذا السياق، فإن مبادرة الرئيس نور سلطان نزاربابييف لعقد مؤتمرات لقادة الأديان التقليدية في العالم، وعقدت في كازاخستان، تحظى بالاهتمام منذ عام ٢٠٠٣، وهي إضافة إلى الجهود الدولية لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. وإنني على اقتناع بأن منتدى كازاخستان، الذي يحظى باعتراف واسع كمنتدى فعال لمناقشة دور القادة الدينيين في تعزيز السلام ومسائل أخرى، سيواصل الإسهام بطريقة فعالة للغاية صوب بلورة العملية العالمية للحوار بين الحضارات.

وأود أن أؤكد على أن التسامح والثقة والتقاليد والشفافية هي المبادئ التوجيهية لرئاسة كازاخستان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٠. وكان الحدث

الرئيسي في هذا السياق هو المؤتمر الرفيع المستوى للمنظمة المعني بالتسامح وعدم التمييز، وعقد في آستانة يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه من هذا العام. ودلل هذا المؤتمر بفعالية بالغة على أهمية تبادل الخبرات فيما يتعلق بالتوافق ما بين الأعراق وبين الأديان، إلى جانب الحاجة إلى الوفاء بالتعهدات تعزيزاً لقيم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتمثلة في التسامح وعدم التمييز واحترام التنوع. وفي إطار أوسع، فإن موضوع التسامح سيبرز أيضاً خلال رئاستنا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠١١.

وختاما، أود أن أعرب عن الثقة في أن جهدنا الجماعي المشترك على كل المستويات، من القاعدة الشعبية إلى المستوى الدولي، سيحد من عدم الثقة والتحامل ويعزز حواراً وتعاوناً حقيقيين بين ثقافاتنا المختلفة، ومن ثم يعزز التفاهم المشترك والاستقرار في العالم.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، تكتسي مناقشات الجمعية العامة لهذا اليوم لبندي البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وثقافة السلام أهمية خاصة، ولا سيما في هذا الوقت بالذات الذي لا تزال البشرية تواجه فيه حالات متنامية من عدم المساواة والاحتلال والظلم والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من أشكال الكراهية والعنصرية المعززة لمظاهر التطرف والإساءة لثقافات ومعتقدات الغير، وما شهدناه مؤخرا من أجواء التوتر العام الناجم عن حملات التعصب غير المسؤولة والداعية إلى الإساءة إلى الدين الإسلامي والمسلمين والأجانب بشكل عام، فضلا عن ردات الفعل الشعبية عليها، مما يشكل إنذارا بخطورة تجاهل هذه الحالات وتداعياتها، بل ودافعا قويا لمضاعفة جهودنا الرامية إلى تعزيز آليات الحوار بين الحضارات والتسامح الديني والثقافي بين الشعوب التي تشكل جميعها بلا استثناء الإرث المشترك للإنسانية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تؤمن بأن الحوار بين الحضارات وثقافة السلام يشكلان إحدى أولويات استراتيجيتنا العالمية الرامية إلى حماية المجتمعات من مظاهر العنف والتطرف والإرهاب، كانت من أوائل الدول المساندة لمبادرة الحوار بين الحضارات التي أطلقتها كل من تركيا وإسبانيا عام ٢٠٠٥، وأيضا للمبادرة التي أطلقها بهذا الشأن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولجميع الجهود والتوصيات الحيوية الأخرى التي تبنتها الأمم المتحدة في هذا المجال، بما فيها إعلان المؤتمر العالمي للحوار المعقود في العاصمة الإسبانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ من أجل نشر مبادئ ثقافة السلام والحوار بين الأديان، والاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد مؤخرا على هامش المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة من أجل التحالف بين الحضارات.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم ببناء جسور الثقة والشراكة مع دول العالم، من خلال انتهاجها لثقافة الحوار ونشر التسامح والانفتاح والتعاون البناء مع جميع الدول والمجموعات الإقليمية والأطراف الدولية. وعكست تلك المبادئ سلسلة تشريعاتها وقوانينها الوطنية التي كفلت الانسجام البشري والتعايش السلمي للمجموعات الإثنية وأتباع الأديان المختلفة، إلى جانب تمتع تلك المجموعات بحرية ممارسة شعائرها الدينية وتنوعها الثقافي على أرض الإمارات، مما أسهم في بسط العدل وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والاستقرار في البلاد.

كما لم تقتصر جهود الإمارات في هذا المجال على الصعيد الوطني فحسب، وإنما امتدت على المستوى الدولي لتشمل مساهماتها الاقتصادية والإنسانية والغوثية المباشرة وغير المباشرة في الدول النامية والخارجة من الصراعات والكوارث الطبيعية لدعم مساعي عمليات المصالحة الوطنية وبرامج التعمير والاستقرار ونشر ثقافة السلام واحترام

حقوق الإنسان، كما طورت إسهاماتها المتعددة في مجالات حماية التراث الإنساني المشترك بين الأمم والشعوب، بصفتها عضوا في اللجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي التي تشرف عليها منظمة اليونسكو.

وإذ نعلق أهمية بالغة على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأخرى المعنية من أجل تنفيذ تعزيز الأمن والسلام الدوليين وسيادة القانون ومفاهيم التسامح والتفاهم والتعددية والتضامن بين الشعوب ونشر ثقافة السلام، نؤكد على أن تحقيق مجمل هذه الأهداف يستدعي بالدرجة الأولى إيجاد شراكة عالمية حقيقية تعمل على تشجيع الحوار وبث روح التسامح والتفاهم بين مختلف الثقافات والحضارات، واحترام مقدسات الشعوب وتفهم الجوانب الحساسة من ثقافاتها، وخصوصا في وقت أوجدت فيه معطيات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة فرصا فريدة ومتزايدة للترابط والوصول للجماهير.

ومن منطلق إيماننا بأن الحوار بين الحضارات لا بد أن يتخذ أشكالا متعددة تشمل الحوار بين دول الشمال والجنوب، والغرب والشرق، بما في ذلك التبادل الثقافي، نؤكد أن الإثراء المتبادل لأي حوار في هذا الإطار لا بد أن يؤسس على المساواة والموضوعية والشفافية، وأن تتخذ بشأنه الإجراءات المناسبة الكفيلة بمواجهة جميع حوادث العنف والتمييز القائمة على أساس الدين أو العرق أو الجنس لضمان عدم استفحال آثارها السلبية على المجتمعات. وعليه، فإننا ندعو إلى وضع نهج معياري في سياق عالمي للتعامل مع هذه الأعمال التي أثبتت أنها لا تزال تشكل خطرا واضحا وقائما على السلام والأمن والاستقرار في العالم، بما في ذلك اعتماد تدابير لتجريم التحريض على العنف القائم على أساس الدين، بما في ذلك امتهان مقدسات الديانات الأخرى.

ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة مكافحة محاولات تشويه الأديان والتحريض على الكراهية الدينية بصفة عامة عن طريق وضع استراتيجيات محلية وإقليمية ودولية من خلال النقاش والحوار البناء بين الثقافات والحضارات والاحترام الكامل لكافة المقدسات والأديان، معربين في هذا الصدد عن دعمنا على مدار العشر سنوات الماضية للبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٦/٥٦، وأيضا لإعلانها عام ٢٠١٠ ”سنة دولية للتقارب بين الثقافات“ بهدف إظهار أن التنوع هو إثراء للبشرية ومصدر للإبداع والابتكار.

كما يقودنا هذا الأمر أيضا إلى ضرورة إبداء العزم الدولي الصادق والجاد لمعالجة المسببات الجذرية للصراعات والنزاعات الناشئة، وخاصة المتصلة منها بأقدم الصراعات والناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى.

وختاما، السيد الرئيس، نأمل بأن تسهم مشاوراتنا بشأن هذين البندين في تعزيز خططنا الرامية إلى تحقيق التفاهم والتقارب بين الدول والشعوب ولا سيما في مجال احتواء ومعالجة أكثر المشاكل الإقليمية والعالمية إلحاحا، والمتصلة بالأمن والسلم ونزع السلاح والفقر والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان.

السيد الحبيل (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لوفد بلادي أن يتوجه إلى معالي الأمين العام بالشكر الجزيل على تقريره المعروض علينا (A/65/629) والذي أبرز إنجازات وأنشطة كيانات الأمم المتحدة المختلفة بخصوص الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان.

وأود كذلك أن أنوه بجهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لإنجاح الاحتفال بالسنة الدولية ٢٠١٠ للتقارب بين الثقافات، ولمدير المنظمة على

جهوده، وتقريره السنوي عن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠.

ودولة الكويت إذ يسعدها أن تشارك في هذا النقاش، فإنها تؤكد أن العالم اليوم يواجه تحديا كبيرا يتمثل في سياسة التطرف والتعصب في الآراء والمعتقدات وعدم احترام ثقافات الغير والتي تمارسها بعض الجماعات والكيانات والأفراد في مختلف دول العالم، والتي تصل أحيانا إلى استخدام العنف الفكري أو المادي في فرض تلك المعتقدات والآراء.

إذا ما أردنا أن ننجح في تدعيم حوار شامل وواقعي لحضارات الشعوب، فإنه يجب أن تكون هناك رغبة مشتركة وصادقة في محاربة الأفكار المتطرفة والأعمال التي يقوم بها البعض والتي تزدري الديانات، حيث أن ذلك من شأنه أن يؤخر كافة الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل التقارب، وتقدم مبررا جديدا للطرف المقابل على نشر أفكاره العنيفة وإقناع الغير بصدقيتها.

ويشيد وفد بلادي بقرار الجمعية العامة ٦٤/٨١ وبما جاء في الفقرة ٥ بأن الحق في ممارسة التعبير تنطوي على واجبات ومسؤوليات قد تخضع لقيود معينة، تسهم في منع التحريض على الكراهية الدينية والقضاء عليها لما لها من عواقب سلبية على حقوق الإنسان.

ونرى أنه أصبح من الضروري إجراء تقييم شامل لكافة الجهود التي بذلت على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكذلك الجهود والمبادرات الفردية للمنظمات الإقليمية والدولية، بخصوص حوار حضاري يقوم على أساس واقعية وسليمة. وأن يكون هناك توحيد للأنشطة والبرامج التي تقوم بها الأجهزة المختلفة في ميادين الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان. إن توحيد الجهود يصب في النهاية في أهداف نشر السلام والتسامح والاحترام.

ونلفت الانتباه هنا إلى أن حوار الحضارات أو تحالفها لا يعني انصهار الأديان والمعتقدات أو حتى الثقافات، بل أن الحضارة هي القبة التي تحوي ديانات وثقافات الشعوب. وأن الهدف من الحوار بين الحضارات هو دراسة جذور الاختلاف ومعالجتها وتعلم أخلاق الاختلاف وأن نقف أمامها بتواضع.

حرصا من دولة الكويت على دعم جهود الأمم المتحدة بخصوص ضمان استمرارية وتفعيل حوار الحضارات فقد طبقت، بتوجيهات سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد، خطة وطنية ذات أفق حضاري ينبع من إيمان الدولة وأركانها بأهمية التواصل والتفاعل الحضاري.

وسارعت إلى الانضمام إلى مبادرة تحالف الحضارات والتحقت بمجموعة أصدقاء التحالف، وشاركت بكافة مؤتمراته والتي كان آخرها منتدى تحالف الحضارات الثالث المعقود في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل.

إن الانفتاح على الثقافات الأخرى والتسامح والتفاعل مع الآخر متأصل في التكوين الفكري والعقائدي والثقافي للمواطن الكويتي منذ القدم، وهذا ما ترجمه الدستور الكويتي الذي كفل حرية الاعتقاد وسمح للآخر بممارسة شعائره الدينية بكل أمان وحرية. وأدى إلى اجتذاب نحو ١٢٠ جنسية من مختلف الأديان والثقافات يعيشون على أرض بلادي وينعمون بأجواء الاستقرار والتسامح والاحترام المتبادل.

إن ثقافة السلام والتعايش النابعة من الإيمان بالتواصل الحضاري لا بد أن تقوم على أبعاد استراتيجية تمنحها قوة ودبمومة، وتسعف مؤسسات المجتمع المدني وأفراده على التحرك بتوازي في تحقيق مراميه وأهدافه، ومن هنا جاءت الخطة الوطنية لدولة الكويت والتي حددت أبعادا استراتيجية أربعة لتحقيق الأهداف وهي: أولا، ترسيخ ثقافة السلام

والتسامح والاعتدال، ثانيا، محاصرة ظواهر التطرف والإرهاب والعنف، ثالثا، تحقيق توافق مجتمعي ووطني حول مفاهيم وقيم التواصل الحضاري. وأخيرا، التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية في إرساء أسس الفهم المشترك حول قضايا التفاهم الإنساني المشترك.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الكويت بإنشاء مركز عالمي للوسطية، يدعو إلى الاعتدال في الأفكار والوسطية في التعامل، وهي أسس ديننا الإسلامي الحنيف. وقام هذا المركز بعقد عدة ندوات ومؤتمرات فكرية محلية ودولية.

كما قامت الأجهزة الحكومية المختصة في بلادي بإعداد برامج وندوات موجهة لكل شرائح المجتمع، أسهمت في خلق الوعي الوسطي بين الناس. كما عقدت الكويت ورعت العديد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية حول نهج الوسطية في الإسلام ونشر منهج التسامح الديني بين الشعوب واحترام المعتقدات والحضارات وخصوصيات الشعوب وتثبيت أساس المساواة، لتحقيق أمن عالمي تعيش فيه الحضارات الإنسانية بسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام (A/65/269) عن ثقافة السلام. ففي عالمنا الحالي، أدت زيادة العولمة، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والتبادلات على نحو أكثر تواترا بين شعوب البلدان المختلفة إلى التقريب بين الحضارات أكثر من أي وقت مضى، مما هيّأ الظروف المؤاتية للحوار والتعاون فيما بينها. وفي الوقت نفسه، لم يصبح السلام والتنمية بعد حقيقة واقعة. فلا تزال التحديات العالمية آخذة في الظهور؛ وتصاعدت الصدامات بين الحضارات، وما برحت أوجه سوء التفاهم فيما بين الأديان والثقافات قائمة؛ وما زال القضاء على التمييز الديني والعرقي بعيدا كل البعد.

وعلى هذه الخلفية، أصبح تعزيز الحوار والتعاون فيما بين الحضارات مسألة هامة جدا. وفي السنوات الأخيرة، عقدت الجمعية العامة عددا من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن الحوار بين الحضارات والأديان، التي أبرزت أهمية وإلحاحية التعاون الثقافي وشددت على الصلات المتأصلة بين الحوار فيما بين الحضارات والسلام والتنمية. وينبغي الحفاظ على زخم هذا التعاون. وفي الوقت نفسه، فإننا إذ نحدد الطرق الفعالة وأفضل الممارسات لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة والتعاون بما يكفل إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، يتعين علينا الحصول على الخبرة والاستفادة من دروس هذه الجهود.

وتعتقد الصين أنه ينبغي مراعاة النقاط الثلاث التالية عند إجراء الحوار والتعاون بين الحضارات. أولا، ينبغي أن نحترم بعضنا بعضا ونجري الحوار كأنداد. فالتنوع سمة أساسية للحضارة البشرية، فضلا عن أنها أصل مشترك للمجتمع البشري. وهناك ما يقرب من ٢٠٠ بلد في العالم. وقد ساعدت جميعها في التقدم البشري، بالرغم من اختلافاتها فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية ومستويات التنمية والثقافات والتقاليد والأديان والمعتقدات. ولذلك، فإنه من الضروري بمكان أن تحترم جميع البلدان بعضها بعضا وأن تتعلم التعايش في سلام. فلا بد من أن نرفض رفضا قاطعا التطرف وفرض المعتقدات أو القيم على الآخرين، والتمييز لأسباب دينية أو عرقية أو غيرها من الأسباب، والتحيز وكراهية الأجانب وغيرها.

ثانيا، يجب أن نعمل على جبهات متعددة من أجل تحقيق التآزر. فالثقافة والدين آثار على مجموعة كبيرة من المجالات، وينطويان على مسائل معقدة، ولذا لا يمكن أن

يكون هناك نهج نمطي للحوار والتعاون في هذا الصدد. ولقد أُطلقت، في إطار الأمم المتحدة، مبادرات وآليات متعددة، مثل القرار ٨١/٦٤ بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وتحالف الحضارات. وينبغي لهذه المبادرات والآليات، وبواسطة سماتها ومزاياها الخاصة، أن تعزز الاتصال والتنسيق فيما بينها. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام بوصفها محفلا للتبادل الثقافي، وينبغي أن تمكّن المبادرات والآليات المختلفة من أن تكمّل بعضها البعض وتتطور بصورة متوازية.

ثالثا، يتعين علينا إشراك جميع قطاعات المجتمع والعمل على تحقيق نتائج ملموسة. فالهدف من الحوار بين الحضارات المختلفة هو في نهاية المطاف تعزيز الاتصالات بين الشعوب. ولذا ينبغي ألا يكون مقتصرا على الصعيد الوطني. بل ينبغي أيضا تعبئة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام لنشر رسالة ثقافة السلام في المجتمعات والمدارس لتشمل المجتمع بأسره. ومن المهم جدا نقل رسالة من التسامح والتفاهم واحترام الشباب لكي يبنوا قدراتهم لمقاومة التمييز الديني والكراهية. وينبغي لوسائط الإعلام أن تؤدي بأمانة مسؤوليتها الاجتماعية لرفع الروح المعنوية والمساهمة في تهيئة مناخ يسوده التسامح والتفاهم في المجتمع.

إن الصين بلد متعدد الأعراق والأديان. والحضارة الصينية مُفعمة بمفهوم الوئام طوال التاريخ. وإن حكومة الصين إذ تتمسك بسياسة حرية الأديان، تحترم احتراما كاملا العقائد الدينية لمواطنيها والقوانين الدستورية والقوانين الأخرى تكفل تلك الحرية. ومن الجدير بالذكر أنه توجد في الصين أديان مختلفة تتعايش في وئام وتحظى بمركز متساو. إن المواطنين الذين ينتمون إلى دين أو لا ينتمون إلى دين يحترم بعضهم بعضا، ويعيشون معا في وئام. فالشخصيات الدينية في الصين، تمضي قدما في تقاليد جميلة من الوطنية، والتكريس الديني، والأعمال الخيرية وتشارك مشاركة نشطة في أعمال البر والإحسان وغير ذلك من أعمال الخير، وبذلك تسهم في الوئام والاستقرار الاجتماعي.

إن الصين تحبذ التنوع الثقافي وتعتقد أنه ينبغي لسائر الحضارات أن تتعلم من بعضها البعض وأن تسعى إلى أرضية مشتركة طارحة خلافاتها جانبا، وينبغي لها أن تسهم بصورة مشتركة في ازدهار البشرية وتقدمها. وتؤيد الصين، بفعالية الحوار والتعاون فيما بين الحضارات والأديان. وقد استضافت أحداثا كبيرة لتحقيق تلك الغاية، من قبيل الاجتماع الآسيوي – الأوروبي المعني بالحوار بين الأديان والمنتدى البوذي العالمي.

في غضون أسبوعين، سيوشك معرض شنغهاي لعام ٢٠١٠ على الانتهاء، وبوصف ذلك أول حدث عالمي من هذا النوع يستضيفه بلد نام في تاريخ المعارض العالمية، فقد اجتذب مشاركة ٢٤٦ بلدا ومنظمة دولية وأكثر من ٦٠ مليون زائر خلال فترة خمسة أشهر. ويوفر معرض شنغهاي العالمي منبرا للبلدان لإظهار منجزاتها الثقافية وتقاسم الخبرة الإنمائية، والتعبير الكامل عن تنوع الحضارات العالمية. لقد أصبح معلما من التنوع الثقافي والوئام، وحدثا سعيدا وصداقة من أجل الجميع. ستزيد حكومة الصين، من تعزيز الحوار والتبادلات الثقافية مع البلدان الأخرى، بغية الإسهام في إقامة عالم ينعم فيه الجميع بالسلام الدائم والازدهار والوئام.

السيد بينيتيس فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد أعلنت هذه الجمعية الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (القرار ٢٥/٥٣). واليوم، إننا إذ نواجه نهاية العقد، لا بد لنا من أن نسلم صراحة بأننا لم نحقق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

تحترم كوبا، احتراما دقيقا ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية لتحقيق ثقافة السلام. فالسلام ليس مجرد اختفاء الصراعات. فتعزيز ثقافة السلام يتطلب النهوض بالتعليم على جميع المستويات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس.

فلا يمكن أن تسود ثقافة السلام ما لم يتعزز التفاهم والتسامح والتضامن مع احترام التاريخ والأديان المختلفة والطابع الفردي لكل دولة. وتحقيق ثقافة السلام يتطلب احترام التنوع الثقافي.

إننا نشاهد بقلق بعض المذاهب التي تشجع على صدام الحضارات وتشويه ثقافات وأديان عمرها آلاف السنين. وأي مذهب يرتكز على التفوق العرقي أو الثقافي يجب رفضه بحزم. ومن غير المقبول بنفس القدر اعتزام البعض ربط ثقافات وديانات معينة بالإرهاب والعنف.

ولتحقيق النجاح في إرساء ثقافة السلام، لا بد من أن تكون هناك التزامات واضحة وأفعال محددة لتعزيز التنمية المستدامة والحماية البيئية. ولا بد أيضا من إزالة العقبات التي تقف أمام ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

لا يمكن أن تسود ثقافة السلام ما دام اكتساب الأراضي عن طريق الحرب غير مسلم به بوصفه عملا غير مقبول وبعض الدول تتصرف بطريقة تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكن النهوض بثقافة السلام بتهديد سيادة الدول الأخرى واستقلالها. إذا كيف يمكن لثقافة السلام أن تتحقق، من جهة، والنفقات العسكرية تزداد سنويا بمعدل مرتفع جدا، بحيث تصل إلى رقم يبعث على الجزع، ١,٥٣١ تريليون دولار، بينما، من الجهة الأخرى، بلغ عدد الناس الجياع رقما قياسيا، ٩٢٥ مليون نسمة، أي سُدس سكان العالم تقريبا؟

إن إضافة مساق دراسي في المناهج التعليمية عن مختلف الثقافات والحضارات سيمثل مساهمة ممتازة في ثقافة السلام. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا تعليم اللغات والتاريخ وفلسفة الحضارات.

كذلك يمكن لوسائط الإعلام الجماهيري القيام بدور هام في نشر القيم الإنسانية. ويجب علينا تعزيز السلوك الأخلاقي والمسؤولية لدى وسائط الإعلام لكي تسهم في الاحترام والحوار المتبادل بين الحضارات.

تؤيد كوبا الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام والبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج العمل الخاص به ونؤيد أيضا برامج اليونسكو والمبادرات العملية بشأن هذا الموضوع.

يمكن إقامة عالم أفضل. وكما ورد عن حكمة في الميثاق التأسيسي الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام “. فالحل يكمن في أيدينا. وعلينا أن نعمل من دون مزيد من التأخير لكي تسود في نهاية المطاف ثقافة السلام والتحالف فيما بين الحضارات على ثقافة العنف والحرب.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن الشكر للأمين العام على تقريره عن الحوار بين الثقافات والأديان وبين الحضارات (A/65/269). ونعرب عن امتناننا أيضا لتقرير المدير العام لليونسكو على الأنشطة التي اضطلعت بها تلك المنظمة خلال العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (انظر A/65/299).

ترحب إندونيسيا، بدور سائر كيانات الأمم المتحدة وتشيد بها في دعم التعاون فيما بين الحضارات والثقافات والأديان في جميع أرجاء العالم. وتقدر إندونيسيا أيما تقدير

عمل المنتدى الثلاثي للتعاون بين الأديان من أجل السلام والتحالف بين الحضارات لتعزيز ثقافة السلام.

إن الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام تمثل جزءا هاما من التفاعل فيما بين الثقافات والحضارات. وإجراء الحوار وإقامة التعاون بين الشعوب والثقافات والعقائد والأديان والحضارات كلها مسائل جوهرية من أجل نمو ثقافة عالمية للسلام. وما من شك أن الكثير من مستقبل البشرية يتوقف على التعايش السلمي والتعاون فيما بين الحضارات والثقافات والأديان.

ومن سوء الطالع أن الكراهية والتعصب الديني يزدادان بدلا من أن يتضاءلا.

وفي مواجهة الاستقطاب بين الشعوب مؤخراً، حيث رأينا التمييز القائم على أساس الدين والعنصرية في ازدياد، وما فتئنا نؤمن بأن ما يوحدنا أكبر كثيراً مما يفرقنا. ونرى أن هناك دائماً مجالاً لتغذية قيمنا المشتركة والاحتفاء بها. ومسؤوليتنا أن نضمن أن يكون التنوع الثقافي الثري في العالم موضع الاحترام والتقدير بوصفه نعمة وبركة.

إن ذلك التنوع هو التراث الجماعي النفيس للبشرية، الذي ينبغي الاحتفاء والاعتزاز به. ولكي نحول تنوعنا إلى ميزة، لا بد لنا أن نكثف جهودنا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بها من تعصب، بما في ذلك التمييز ضد الأشخاص على أساس دينهم وعقائدهم.

وفي عالمنا الذي يزداد ترابطاً، فإن العمل الذي قد تقوم به مجموعة صغيرة ونائية يمكن أن يلحق ضرراً كبيراً بالمجتمع الدولي قاطبة. وكما رأينا مؤخراً، فإن التطرف الديني لزعيم أقلية دينية محلية يمكن أن يسبب ضرراً فادحاً للتوافق بين الأديان وللسلام العالمي.

لذلك، تود إندونيسيا أن تركز جهود تعزيز ثقافة السلام أكثر على عناصر الأقلية على المستويات الاجتماعية الاستراتيجية، ولا سيما أولئك الذين يقودون مجموعات من البشر. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء عدم وجود صك يتفاوض عليه عالمياً يتضمن قواعد معيارية يمكن أن تساعد في إزالة فتيل التعصب الديني. وهذا هو المثل الأعلى الذي ينبغي أن نسعى إلى تحقيقه.

وإندونيسيا تلتزم بقوة بتعزيز ثقافة السلام. ونحرص على دعم المبادرات التي تتعامل مع التحديات التي يواجهها التنوع الثقافي، لأن هذا يتفق تماماً مع ما نفعله في إندونيسيا. فالحوار والتوافق المتبادل بين الأديان والثقافات من السمات البارزة في تاريخ إندونيسيا. وبذلك، أمكننا تشكيل نسيج واحد لأمتنا من خيوط ثقافاتنا وتقاليدنا العرقية المتعددة. وفي إندونيسيا، يمثل الحوار أداة بارزة لضمان التوافق والعيش بسلام بين المجموعات الطائفية المختلفة وكفالة الاستقرار والنهوض بالتنمية على المستوى الوطني.

وعلاوة على ذلك، فإننا نحرص على تمكين المعتدلين الذين كان يمكن أن تغرق أصواتهم في خضم القلاقل التي يثيرها المتطرفون. ونحن في إندونيسيا، نحرص أيضاً على تنظيم حوار بين الأديان والثقافات على المستويات الإقليمية والأقاليمية والعالمية. وقد نظمنا حواراً من هذا القبيل بالاشتراك مع عدد آخر من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وهنا، في الأمم المتحدة، لطالما أيدنا كل القرارات التي تندرج في إطار جدول أعمال البند ”ثقافة السلام“.

وتولي إندونيسيا اهتماماً كبيراً أيضاً لمبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز الاحترام للتنوع والحرية والعدالة والتسامح. وكل المبادرات القائمة من هذا النوع بشأن الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات أصبحت جزءاً من شبكة عالمية ترمي إلى تعزيز السلام والتوافق.

ومع ذلك، من الأهمية أن نشدد على أن كل تلك الجهود لا تكفي إذا بقيت داخل قاعات المؤتمرات فقط. ولذلك، لا بد أن نقر بأن الحوار ليس غاية في حد ذاته. وكل تلك الحوارات الجارية في مختلف أنحاء العالم اليوم ستكون عقيمة إن لم تؤد إلى عمل تعاوني على مستوى القواعد الشعبية.

ومن مسؤوليتنا ضمان أن تؤدي تلك الحوارات إلى تنمية المجتمعات التي تعمل من أجل رفاه سكانها، مع تنوير كل منها للأخرى بالحاجة إلى التفاهم والتقدير المتبادلين. وينبغي أن يدعم الحوار المجتمعات التي تضطلع بدور إيجابي في حياة الأمة بتشجيع الحكومة وإلهامها احترام المبادئ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية وحمايتها، بصرف النظر عن العرق أو الدين. وينبغي أن يفضي الحوار إلى مجتمعات تقدِّر السمات والخصائص الفريدة للشعوب الأخرى.

ولو أن كل الأمم استطاعت أن تغذي مثل هذه المجتمعات، سنكون إذن على الدرب السليم نحو بلورة ثقافة عالمية للسلام.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتنان جمهورية الفلبين للرئيس على قيادته المقتدرة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ومجتمع الأمم إذ يمضي سعياً إلى تحقيق أهدافنا المشتركة للسلام الدائم والتقدم والازدهار، أود أن أعرب عن التزام الفلبين الراسخ بالعمل على نحو وثيق معه ومع شركائنا من أجل تحقيق رؤيتنا المشتركة لأنفسنا ولمن سيأتي بعدنا.

إننا نجتمع في وقت نصادف فرصاً كبيرة وتحديات جمة. فالتطورات التكنولوجية، وكلها تحققت بوتيرة سريعة للغاية، تعجل بتحقق وعد التقارب بين شعوبنا على نحو أوثق. ومع أننا نشهد شعوباً ومجتمعات مختلفة تتقارب فيما بينها بروح التفاهم والود وبرسالة السلام والتعايش، هناك من يسعى إلى تحطيم رباط النية الحسنة الذي يجمع ما بين العديد من الشعوب. إذ تسعى تلك العناصر السوداء إلى إلحاق الألم والمعاناة، وتوسيع دائرة الضغينة والسخط، وفرض العنف والخوف على العالم.

ومن المؤسف أنه بات على شعوبنا أن تكابد العنف بأشكاله العديدة. وزادت حدة الانقسام بفعل أولئك الذين يسعون إلى إشاعة الفوضى والريبة والشك. هناك من يتصيدون المحرومين والمهمشين ويتخفون خلف ستار من عقيدة الآخرين وثقافتهم ودينهم لتنفيذ جدول أعمالهم الأسود والتماس الذرائع لذلك. لقد استخدمت العقيدة والثقافة والدين بشكل معاكس لدفع الناس إلى اليأس وإلى ارتكاب أعمال العنف.

والفلبين تنضم إلى الدول الأخرى في إدانة تلك الأعمال بجميع أشكالها ومظاهرها. وتشدد الفلبين على ضرورة عدم الربط بين هذه الأعمال وأي عقيدة أو ثقافة أو دين بأي حال من الأحوال.

وبالنسبة للفلبين، بل ولبقية العالم، تعطي العقيدة والثقافة والدين للملايين من البشر في عالمنا هذا، عن حق، الأمل والإرادة لمعاملة الآخرين كمعاملتهم لأنفسهم، وتدفعهم للعمل مع الآخرين من أجل عالم أكثر شمولاً وتفاهماً. وهذا الإيمان الراسخ قد دفعنا إلى تسخير القوة الجماعية للمجتمع العالمي لتوطيد الأسس التي يقوم عليها عالم يحترم تنوع البشرية.

إن القلاقل المدنية في جنوب الفلبين قد أبرزت أهمية الحوار بين الأديان للنهوض بالتفاهم والسلام والتعاون والتنمية بين أصحاب المصلحة. وبنفس الروح، ستعود ميندناو مرة أخرى إلى إحياء أسبوعها السنوي للسلام،

الذي بدأ الاحتفال به في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وعملنا مستمر حتى اليوم، وما زال الحوار بين الأديان والمصالحة من الملامح الرئيسية لخطة التنمية المتوسطة الأجل في الفلبين.

وسعياً إلى إشراك المجتمع العالمي في ذلك المسعى، قدمت الفلبين في عام ٢٠٠٤ القرار ٢٣/٥٩، بشأن تعزيز الحوار بين الأديان. وثبت أن هذا القرار كان علامة بارزة لأنه فتح أبواب الأمم المتحدة للشراكات والتعاون بين الأديان من أجل قضية العدالة والسلام.

ومنذ ذلك الحين، شهدنا مجموعة من القرارات بشأن الحوار بين الأديان وبين الحضارات التي اتخذت بتوافق الآراء: القرار ١٠/٦٠، المعنون ”تشجيع الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام“؛ والقرارات ٢٢١/٦١ و ٩٠/٦٢ و ٢٢/٦٣، التي قدمتها الفلبين بالاشتراك مع باكستان في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨؛ والقرار ٨١/٦٤، الذي اشتركت الفلبين وباكستان في تقديمه أيضاً، بشأن تعزيز التعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

وتشمل النتائج الملموسة لهذه القرارات عقد الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام؛ وتعيين مكتب الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه وحدة التنسيق لدى الأمانة العامة للقيام، ضمن منظومة الأمم المتحدة، بتناول جميع مسائل العلاقات فيما بين الأديان والثقافات والحضارات؛ وإعلان ٢٠١٠ السنة الدولية للتقارب بين الثقافات.

وشُكّلت مجموعة رئيسية تتكون من ١٦ بلدا وثلاث هيئات تابعة للأمم المتحدة ولجنة المنظمات غير الحكومية الدينية في الأمم المتحدة، مما أدى إلى القيام في ٢٠٠٥ بعقد المؤتمر المعني بالتعاون بين الأديان من أجل السلام في مقر الأمم المتحدة. وأصبح ذلك الهيئة الثلاثية للمنتدى الثلاثي المعني بالتعاون بين الأديان من أجل السلام، الذي تطور الآن فأصبح يشمل ٥٥ حكومة و ١٥ هيئة من هيئات الأمم المتحدة و ١١٠ منظمات من المنظمات غير الحكومية الدينية في الأمم المتحدة. ووضع نموذجا جديدا للتفاهم والتعاون يوصف بأن الدين وقوده وبأنه يستلهم الحُب.

وبالمثل، عُقد في ٢٠٠٥ مؤتمر قمة غير رسمي لقادة العالم المتفقين في الآراء على هامش الجمعية العامة واعتمد إعلانا يحث على بذل الجهود من أجل الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات. وقد أجّلنا عقد مؤتمر القمة غير الرسمي المماثل الذي كان من المقرر عقده هذه السنة إلى السنة المقبلة حتى يكون من الممكن أن يسبقه اجتماع وزاري مباشرة.

وفيما يتجاوز هذه التطورات الإيجابية في الأمم المتحدة، عُقدت خمسة حوارات بين الأديان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: في جاكارتا وسيبو والفلبين وويتنغي ونيوزيلندا وبنوم بن وبيرث بأستراليا. وبين المناطق عقدنا ستة حوارات بين الأديان في اجتماع آسيا – أوروبا: في بالي بإندونيسيا؛ ولارنكا بقبرص؛ ومانجينغ بالصين؛ وفي أمستردام وسول ومدريد.

وعُقدت أيضا الحوارات التالية: الحوار العالمي الثالث بين وسائط الإعلام، في بالي؛ والمؤتمر العالمي المعني بالحوار، في مدريد؛ والاجتماع العام الثالث للمنتدى العام العالمي ”حوار الحضارة“، في رودس باليونان؛ والتحالف الثاني لمنتدى الحضارات، في اسطنبول بتركيا؛ وبرلمان الأديان العالمية لسنة ٢٠٠٩ في ملبيرن بأستراليا؛ والمؤتمر الثالث لقادة الأديان العالمية والتقليدية، في أستانا.

وفي دليل واضح على التزام الفلبين بقضية الحوار بين الأديان، استضافت الفلبين الاجتماع الوزاري الخاص لحركة

عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام في مانيلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكان الاجتماع، الذي تبنته بلدان حركة عدم الانحياز البالغ عددها ١١٨، التحرك الأول من نوعه الذي عمّم مراعاة منظور المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص المنظمات الدينية والعقيدية، بوصفها جهات مشاركة حكومية في مجالات حيوية مثل السلام والتنمية.

لقد وُثقت تلك الجهود وغيرها في كتاب بعنوان ”السلام عن طريق الحوار بين الأديان: دبلوماسية الفلبين وتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام والتسامح“. ويسرُّنا أن نقدم نسخا من هذا الكتاب لأعضاء الجمعية العامة.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، كان من دواعي الشرف أن أنضم إلى الحدث الخاص الذي يسجل الاحتفال بـ ٢٠١٠ بوصفها السنة الدولية للتقارب بين الثقافات. والحَدَث، الذي عُقد قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة مباشرة، والذي ترأسته الفلبين، كان تتويجا لما عملنا جاهدين لتحقيقه طيلة هذه السنوات.

ولكن عملنا لم ينته بعد. من الحيوي الإبقاء على الزخم، نظرا لأنه يُشرك جميع أصحاب المصلحة في عملية الحوار بين الأديان. ويستمر شد الحبل بين الذين يقفون معا من أجل الحوار والتسامح والتفاهم والاحترام، من ناحية، والذين يسعون إلى سقوط الجميع في هاوية الشك والتعصب والبلبلة والعنف، من الناحية الأخرى. يجب علينا أن نواصل التحرك قُدما معا.

وستواصل الفلبين من جانبها العمل عن كثب مع الجهات الشريكة واستشارتها بشأن تقديم مشروع قرار آخر بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام. ونسعى إلى زيادة توسيع نطاق الحوار بين الأديان ليشمل، في جملة أمور، الحوار مع الشعوب الأصلية. ويجب علينا كفالة شمول واتساع نطاق الحوار بقدر الإمكان على طريق تعزيز السلام والتنمية.

إننا، إذ نرحب بتقديم مشروع قرار الأردن بشأن عقد أسبوع الوئام العالمي بين الأديان (A/65/L.5) بوصفه رسالة تذكير بواجباتنا المستمرة، سنستشير الدول المشاركة في التقديم بشأن أفضل السبل للمضي قدما بشأن اقتراح عِقد للحوار بين الأديان، ونحن ننتظر تقرير الأمين العام عن المسألة في الدورة السادسة والستين.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها على تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالمسألة. ونحث أيضا جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في الجهود من أجل تعزيز الحوار بين الأديان.

إن الطريق الماثلة أمامنا والمسيرة قُدما ما تزالان طويلتين. بيد أننا واثقون بأننا سنصل وجهتنا بكل مَعْلَم ننجزه. وسنواصل المسيرة دون رادع، ونحن كاملو التصميم على تحويل رؤيتنا إلى حقيقة، بينما يتعلم الواحد منا من الآخر، ويتفهم الواحد منا الآخر، ونحترم الآخرين كما نحترم أنفسنا.

السيد دوس سانتوس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتنان حكومة باراغواي لإعداد تقرير الأمين العام (A/65/269) عن البند ١٥ من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“. ونحن موقنون من أنه سيسهم في المناقشة التي نجريها اليوم.

يود وفد باراغواي مرة أخرى أن يتكلم تأييدا لثقافة السلام. نريد أن نتعاون بعزم على تحقيق الهدف النبيل للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها: تحقيق تفاهم واسع وعميق فيما بين مختلف الثقافات. ولذلك، أيدنا مبادرة الحوار بين

الشعوب والحكومات والأديان المختلفة وسنواصل تأييدها بحماس.

البشرية فريدة في أصولها ولكنها متنوعة في تجلياتها الثقافية، والطريق الوحيد لتتغلب على الظلم والعنف اللذين يصيبانها هو طريق الحوار. يجب أن يقوم الحوار على أساس قبول التنوع. في العنف، بخلاف الحوار، لا يمكن تقبل الآخر في ظل العنف. لا يوجد سوى القضاء على الأفكار المختلفة، أو على الأقل محاولة فعل ذلك. الحوار لن يكون حوارا إلا إذا قبل – أو على نحو أفضل تحمل – الواحد منا للاختلافات الثقافية والدينية للآخر، الاختلافات التي تحدد كل مجتمع وكل أمة، ولكنها، في نهاية المطاف، الأجزاء غير القابلة للتجزئة التي تتكون البشرية منها.

وبغية تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، يود وفد بلدي أن يقترح أن تعلن الأمم المتحدة ٣٠ تموز/يوليه من كل سنة السنة الدولية للصداقة، للإسهام في بناء مجتمع دولي لديه لحس أقوى من الأخوة، مما يؤدي إلى تعزيز ثقافة السلام والاحترام والقبول المتبادل على المستوى الدولي بدون أي نوع من التمييز أو التفرقة. لقد احتُفل بهذا اليوم الدولي في بلدي طوال ما ينيف عن ٥٠ سنة ويتمتع بالتأييد المؤسسي من الحكومة. وعممنا هذا الاقتراح في الوثيقة A/64/883 في الدورة السابقة للجمعية العامة. وقد أُعلن عنها وزير خارجية بلدي في هذه القاعة العظيمة للجمعية العامة خلال المناقشة العامة في الدورة الراهنة بوصفها اقتراحا لتجديد التقدير والاعتراف المتبادلين بين شعوبنا.

وسيجري وفد بلدنا على النحو المناسب مشاورات ذات صلة مع مختلف البلدان والمجموعات الإقليمية بغية القيام قريبا بتقديم مشروع قرار يعلن اليوم الدولي للصداقة. وأود أن أطلب إلى جميع الوفود أن تقدم تأييدها لهذه المبادرة حتى تلقى النجاح.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نحن هنا اليوم لإجراء مناقشة مشتركة بخصوص بندين مترابطين من جدول الأعمال من أجل متابعة التقدم المحرز في عملنا بخصوص تعزيز التشجيع على ثقافة السلام والبرنامج العالمي للحوار والتعاون بين الحضارات من خلال الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. واسمحوا لي أن أشكر الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على جميع الجهود التي بذلاها في إعداد التقريرين الحافزين على التفكير الواردين في الوثيقتين A/65/269 و A/65/299 عن هذين البندين الهامين المدرجين في جدول أعمال الجمعية العامة.

إن التنوع الثقافي بوصفه المحور الأساسي لهذين البندين من جدول الأعمال – ”البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات“ و ”ثقافة السلام“ – قد نوقش بصورة مستفيضة وورد في هذين التقريرين كحقيقة واقعة وأساسية في العلاقات الإقليمية والدولية اليوم. وينبغي ألا نعتبر هذه الحقيقة الأساسية عائقا أمام مسعانا المشترك للدفع قدما بالحوار والتفاهم.

إن احترام التنوع الثقافي على الصعيدين الوطني والدولي والاعتراف بحقيقة أن التنوع الثقافي مصدر للوحدة وليس الانقسام داخل المجتمع الدولي سيعزز السلام والأمن. وهكذا، يعتبر التنوع الثقافي من الأصول التي تثري التراث الثقافي البشري المشترك. ومن ثمّ، فإن استمرار السيطرة الثقافية بواسطة سياسات الهيمنة والجهود الثقافية للقضاء على الهويات الثقافية من خلال عملية العولمة ستفضي إلى تراجعات كبيرة في تعزيز حقوق الإنسان، والتعاون الدولي والإثراء المشترك للحياة الثقافية لبني البشر.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يعتبر احترام الآخرين وتفهمهم عنصرين أساسيين في تعزيز التعاون الدولي. وينبغي

إذكاء ممارسة الإصغاء إلى الآخرين وتعزيزها كثقافة بين الأطراف على جميع مستويات السياسات الدولية وليس مواجهتهم أو الإساءة إليهم. والعولمة كعملية يمكن أن تشكل تحديات وتهيئ الفرص في هذا المجال.

ويمكن أن تتخذ التدابير التعسفية في عالم متزايد العولمة شكل المعلومات التضليلية من خلال وسائط الإعلام العالمية، وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة. ويسعى التعصب الديني، بما في ذلك كراهية الإسلام، التي نشأت نتيجة للسياسات الإعلامية العدائية، إلى شيطنة ثقافات وأديان معينة، ويمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى الكراهية والإقصاء. وينبغي وضع حد لهذا من خلال وضع خطط ابتكارية وبديلة للتعاون الدولي فيما بين جميع الدول.

ونؤمن بأن التنوع ضروري من أجل ازدهار البشرية. وينبغي أن نقاوم التصورات والإغراءات التي تضع الشخص ضد الشخص، والجماعة ضد الجماعة والدولة ضد الدولة. وقبل كل ذلك، ينبغي مناقشة طرق القضاء على التشهير بالأديان والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد. وليس التعصب الديني وانتشار الكراهية وكراهية الأجانب والتمييز العنصري سوى أمثلة قليلة على المسائل التي يواجهها المجتمع الدولي منذ زمن طويل. ولقد أعرب الكثيرون منا عن إدانتهم الحازمة للتشهير بالأديان، لكن لا نزال نشهد حالات من الأفعال المشينة ضد أديان معينة وكتبها المقدسة ومعتقداتها وأتباعها. وكانت المحاولة الأخيرة لحرق القرآن الكريم، الكتاب المقدس لكل شخص من أكثر من ١,٦ بليون مسلم في العالم، مثالا صارخاً على هذه الجريمة. ويجب أن تعالج الدول هذه الأفعال على النحو الواجب.

وكان هذا التصرف الداعي إلى الجزع أيضا تحذيرا من مغبة تنامي القوانين والسياسات الوطنية التمييزية التي تم اعتمادها وإنفاذها ضد أي دين. والمحاولات الهادفة إلى وصم مجموعات من الأفراد – لا سيما الأفراد الذين ينتمون إلى عرقيات معينة وأقليات دينية – على أساس دينهم تحت شتّى الذرائع المتعلقة بالأمن والهجرة غير الشرعية هي من بين العوائق الرئيسية لنهجنا في احترام التنوع الثقافي.

وتتمثل إحدى طرق الرد على ذلك بتعزيز السياسات الثقافية للدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي وذلك لتعزيز احترام التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات من الناحية العملية. ولقد أنشئ في طهران مركز حقوق الإنسان والتنوع الثقافي التابع لحركة عدم الانحياز ويسهم إسهاما فعالا في تعزيز هذه الفكرة.

وإلى جانب الاحتفاء بالمناسبات المكرسة للاحتفال بعام ٢٠١٠ بوصفه السنة الدولية للتقارب بين الثقافات، فإن إحدى الإنجازات العملية الأخرى في عملية تعزيز التنوع الثقافي كأداة للتعاون لتعزيز السلام بين مختلف الدول هو احترام الثقافات التقليدية المشتركة.

لقد اتخذت الجمعية العامة بالإجماع، في ٢٣ شباط/فبراير، القرار ٢٥٣/٦٤، المعنون ”يوم نوروز الدولي“. وكان القرار ثمرة الجهود المشتركة التي بذلتها ثماني دول أعضاء، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية. وإذ يعيد القرار تأكيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبخاصة تحقيق التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بما في ذلك، في جملة أمور، القرار ٦/٥٦ المتعلق بالبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات؛ وإعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي، الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – ويؤكد أيضا المناشدة بتدعيم أوجه التضامن القائم على الاعتراف بالتنوع الثقافي، والوعي بوحدة البشرية وتنمية العلاقات المتبادلة بين الثقافات. ويؤكد على ضرورة فهم جميع الحضارات بشكل موضوعي وتعزيز التفاعل البنّاء والتعاون فيما بينها وذلك بالاضطلاع

بدور رئيسي في تعزيز الروابط فيما بين الشعوب على أساس الاحترام المتبادل والمثل العليا للسلام وحسن الجوار. وتجسد تقاليد نوروز وطقوسه العادات الثقافية والتاريخية لحضارات الشرق والغرب التي أثّرت في تلك الحضارات من خلال تبادل القيم الإنسانية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد حقيقة أن تعزيز الحوار فيما بين الحضارات والثقافات هو عنصر أساسي في مهمة اليونسكو وأنشطتها، وأفضى بتلك المنظمة إلى تحمل جزء ثقيل من عبء ذلك العمل. وعليه، فإن وفدي لن يدخر جهدا في التعاون في الاجتماع القادم لفريق اليونسكو الرفيع المستوى الذي يزمع المدير العام لليونسكو عقده في مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك في غضون الشهرين القادمين لتحديد سبل وطرائق جديدة للعمل في المستقبل.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة جدا للجمعية العامة هذا الصباح. ومن الحضور هنا، يتأكد تماما أنه لا يوجد أتباع كثيرون للسلام في هذه الجمعية العامة كما حدث في الانتخابات قبل بضعة أيام، عندما لم يكن هنا متسع سوى للوقوف. وبالطبع، وكما نعلم، فإن أي شئ خلافي من شأنه أن يؤدي إلى الابتعاد عن السلام وليس الاقتراب منه.

لذا واستناداً إلى ما شاهدته هنا اليوم، أخشى أن يكون أمامنا شوط طويل في متابعة هذه المسألة المتعلقة بإذكاء ثقافة السلام هذه.

وإنني لست موقناً تماماً، ما إذا كنّا قد فعلنا شيئاً جيداً لهذه المؤسسة أو لم نفعل، بعدم إدراج ثقافة السلام في الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه من المؤكد أنّ هذه المسألة هامة جداً.

نبدأ بذكر أي شيء يصبح مثيراً للنزاع بصفته خطراً على السلام، لكنني أعتقد أنّ الأمر أكثر من ذلك بكثير. فستكون هناك دائماً سياسات وإيديولوجيات خلافية، والاعتقاد بأنّ القوة على حق، ليُفرَض على الآخرين ما يشغل الناس بشأن أسلوب حياتهم. وأعتقد أن العقبة الكبرى أمام أيّ شيء قاطع ناشئ، هو أننا حين نجلس في هذه القاعة، فإننا جميعاً نتكلم عن أساليبنا وبلداننا ووفودنا ومجموعاتنا. وإذا واصلنا القيام بذلك، فلست متأكداً تماماً أنّ السلام سيسود. وقد يكون هناك هدوء ظاهري، والكثير ممّا لا يُقال مراعاة لاحترام بعضنا مشاعر البعض الآخر، لكنه من المؤكّد أنّ السلام لن يسود في العالم أو في هذه القاعة إلاّ بمظهره الخارجي.

لقد أعلن ميثاق المنظمة مبادئ ممارسة التسامح، والتعايش في ما بيننا بسلام، في ظل حُسن الجوار، موحِّدين قِوانا لصون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التقدُّم الاجتماعي ومعايير الحياة الأفضل في إطار حرية أرحب. وأعتقد أنه حين يوضح الميثاق مفهوم حسن الجوار، فإنّ ذلك يبدو استثناءً أو استبعاداً لمن هم خارج حدودنا، ممَّن يعتبرون أنفسهم دولاً ذات سيادة تتمتع بالمناعة والحصافة.

وينبغي ألا يكون السلام مجرّد توسيع نطاق علاقات حسن الجوار. بل ينبغي له أن يتجاوز ذلك، ويصبح ثقافة. هذا ما نقوله هنا اليوم. وإنني أعتبر الميثاق غير كافٍ. فهو، في الحقيقة، مقصِّر في إعلان ما نحاول تحقيقه.

ففي عام ١٩٩٩، أكّدنا مجدداً عزْمنا على مواصلة العمل لتحقيق التعايش السلمي بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة. وكان ذلك إعلاناً يقوم على مبادئ التعاون المتعدد الأطراف، واحترام الحياة، وتعزيز اللاعنف وممارسته من خلال التعليم والحوار والتعاون والالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات.

والآن، وفي ما يتعلق بالتسوية السلمية للتراعات – والحكم انطلاقاً من حقيقة أنّه يمكن للحوادث التي تجري في الشوارع الضيّقة، أن تكون ذريعة للشغَب الضيق النطاق أو حتى الواسع النطاق – أخشى ألاّ نكون قد تصوَّرنا حقاً، في أية بقعة من العالم، ثقافة من شأنها أن توطِّد السلام بدل ذلك. وقد أثبت التاريخ أنه ما من أزمة تلي هذه التراعات يمكن حلُّها بنهاية سلمية.

وقد جرى بعض أكبر التغييرات في التاريخ على هامش التراعات التي غيَّرت أسلوب التفكير البشري. كما غيَّرت أسلوب تقدّم العالم نحو مستقبل أفضل. وإنني أخشى أن يكون من غير الممكن لتلك الثقافة أن تولد انطلاقاً من انعدام النزاع، حين تتمّ تسوية التراعات بلغو لا يمكن أن يفهمه أولئك الذين يوقّعون الوثائق. فيجب أن تُحَلّ هذه الأشياء بطريقتهم. وذلك هو القرار الذي يُفضي إلى التغيير، وليس الكلمات الواردة في وثيقة ما.

وإنني أعلم أنه لدينا مجموعة مشتركة من القيم العالمية. والسلام هو الرسالة الجوهرية لجميع الأديان. فليس الحرب وحدها هي التي تتحدّى السلام، ولكنها أحد المؤشرات الرئيسية لانعدام السلام. وفي الحقيقة، كانت المقدّمة الأولى للحرب على هذا الكوكب في بداية العهد الجديد الذي بدأ في القرن الأول، حين انضمت المسيحية إلى اليهودية أولاً، وانضم إليهما الإسلام فيما بعد. والأديان التوحيدية المسجَّلة أنتجت المزيد من الحروب والمعاناة في التاريخ، أكثر من أيّ شيء آخر قبلها، لكنّ جوهر الثقة يقوم على السلام.

لذا، علينا أن نفهم أنّ السلام هو ما نسعى إليه. وليس من السهل تعريف ثقافة هذا السلام. فلو أنّ تشارلز الأول ملك إنكلترا، لم يُلغِ البرلمان، ويطرد أعضاء برلمان رامب، لما حدثت أبداً التغييرات التي جلبت الديمقراطية والكومنولث إلى إنكلترا. ولكن من هذه العقدة وتلك الصدمة، انبثق تعهُّد بالغ الجدّية بتوجيه العالم نحو سلام أفضل.

ومن المؤسف أن الدين يحتفظ بقبضة قوية على الكراهية. فالكراهية سلاح قوي جداً بأيدي الأديان المختلفة، ويجري استخدامها بلا رحمة. والقضاء الكامل على ثقافة المايا في أمريكا الوسطى، لم يستند إلى الإيمان بالسلام والمحبة، وإنما إلى الكراهية وإبادة ثقافة بأكملها – لا مجرّد إبادة شعب، ولكن إحراق مكتباته الشهيرة، التي يعتقد كثيرون اليوم أنها كانت مستودعات كبرى لعلوم العالم وثقافته وتاريخه.

ونشهد اليوم في بقاع مختلفة من العالم جميع أنواع سوء التفاهم المستندة مجدداً إلى المعتقد الديني. وقد رأينا تعبيراً جديداً له هنا في أمريكا، حيث برزت محاولة لإيجاد صدام حضارات صاموئيل هانتنغتن. وأظنّ أننا محظوظون جداً بأن مورس الإدراك اللازم، وإنني أقول ذلك بقدر كبير جداً من الاحترام للعديد من المنظمات، ليس للإدارة الأمريكية فحسب، وإنما لمنظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً، التي ركّزت جهداً على المسألة وأوصلتها إلى نهايتها المستحَقَّة.

ويتعيَّن علينا أن نقف معاً لكي نشجب أولئك الذين ينشرون، باسم الدين، برامج لم تعد مقبولة لدى الناس في هذا العالم. فإيجاد الأساس المشترَك هامٌّ بالتأكيد، ولكنني أظنّ، أكثر من ذلك، أنّ التربية هي أحد الأشياء العظيمة اللازمة. والشيء الثاني الذي يسهل توافره هو النهج التزيه والصادق نحو العدالة.

وفي رأيي، أن الأمر الثالث سيكون القبول بجدول أعمال مشترك في جميع دساتير العالم، يقر بالحاجة إلى نشر ثقافة السلام ويجسدها بوصفها مقدمة وضرورة – ليس

كمجرد كلمات جوفاء، ولكن مع فهم الآثار المترتبة عليها. وينبغي لنا الموافقة عليه ليصبح قانونا.

وأود أن أقول إنه عندما اشتركنا في رعاية الوئام بين الأديان في هذه الجمعية العامة مع الفلبين؛ وعندما نتكلم بطرق عديدة في هذه الجمعية؛ وعندما أرى، في الآونة الأخيرة، زملائي من المكتب الهندي يجلسون هنا، فإننا قد قطعنا شوطا طويلا في محاولتنا تعزيز التفاهم. وتجلى ذلك التفاهم بصورة جميلة في الأدوار النهائية الأخيرة لأهم بطولة من بطولات التنس في العالم اليوم، بطولة الولايات المتحدة المفتوحة، حيث أعتقد أنه كان من المهم بالنسبة للهند وباكستان أن تظهرا للعالم أنه يمكننا السير باتجاه السلام أيضا.

ونحن ندرك الحاجة المتزايدة لتعزيز الوئام بجميع مظاهره ونعتقد أنه يجب علينا التخلص من التحدي والاستعاضة عنه بالقبول. وينبغي لنا التخلص من التحرش والاستعاضة عنه بالتسامح. وينبغي لنا التخلص من الكراهية والتحرك صوب التفاهم. ويجب أن يكون التعاون، وليس صدام الحضارات، هو النموذج لمستقبلنا على هذا الكوكب. ولكي نجعل هذا العالم مكانا أفضل لأطفالنا، ينبغي لنا الاشتراك في تحمل المسؤولية عن إبراز ونشر قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والتسامح والمساواة والمشاركة – التي نسيناها – واحترام الإنسانية. وينبغي لنا تشجيع الجيل المقبل على استخدام التعليم والتبادل ليس بغرض التكيف مع الحداثة فحسب، ولكن لاستخدام الحداثة والتكنولوجيا لتغيير العالم وجعله مكانا أفضل وأكثر سلما للجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.